المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

مشروع قانون المالية لسنة 2018

تقرير حول المقاصة

تقريـر حـول المقـاصـــة

الفهـــرس

مقدمة	1
الفصل الأول : التجارب الدولية حول إصلاح أنظمة الدعم	2
1.I. تجارب إصلاح الدعم عبر العالم	2
2.I. تجربة البرازيل	2
3.I. تجربة التشيلي	3
4.I. تجربة المكسيك	4
5.I. تجربة المغرب	5
الفصل الثاني : تطور وإصلاح المقاصة بالمغرب	7
1.II. تطور وإصلاح دعم المواد النفطية	7
2.II. تطور وإصلاح دعم المواد الغذائية	9
الفصل الثالث : وضعية المقاصة	12
1.III. مادة غاز البوتان	12
1.1.III. وضعية السوق النفطي	12
2.1.III. نفقات دعم غاز البوتان	13
2.III. مادة السكر	16
1.2.III. وضعية السوق العالمي للسكر	16
2.2.III. وضعية سلسلة السكر بالمغرب	17
3.2.III. نفقات دعم السكر	19
3.III. القمح اللين والدقيق الوطني للقمح اللين	20
1.3.III. وضعية السوق العالمي للحبوب خلال موسم 2016-2017	20
2.3.III. وضعية السوق الوطني للحبوب	22
3.3.III. نفقات دعم الدقيق الوطني للقمح اللين والقمح اللين	26
الفصل الرابع : الوضع الحالي للمقاصة في سنة 2017 و الاعتمادات المفتوحة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2018	27
1.IV. الوضع الحالي في سنة 2017	27
2.IV. الاعتمادات المفتوحة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2018	27

مقدمة

بينت تطورات السوق العالمية خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة محدودية نظام المقاصة الذي صار مكلفا وخاضعا للتقلبات. للتذكير فأن نفقات المقاصة قد سجلت مبلغ 52 مليار درهما في سنة 2011 و56,6 مليار درهما في سنة 2012. وقد بلغ مجموع نفقات المقاصة خلال الفترة 2011-2015 حوالي 200 مليار درهما، كان من الممكن توظيف هذه الأموال في الاستثمار العمومي وتطوير البنيات التحتية أو تسديد جزء من الدين المالي لخزينة البلاد.

ووعيا بالعواقب المالية والاقتصادية لهذه النفقات على المدى المتوسط والبعيد، وضعت الحكومة إصلاح المقاصة من بين أولوياتها من أجل تعديل التوازنات الماكرواقتصادية للبلاد وتعزيز نمو اقتصادي أهم وأكثر إنصافا يرمي إلى تعزيز الاستثمارات من جهة وحماية الطبقات الاجتماعية الهشة والفقيرة من جهة أخرى.

فبعدما تم حذف الدعم تدريجيا منذ سنة 2012، تم تحرير أسعار المواد النفطية السائلة في شهر دجنبر 2015، الشيء الذي ساهم في تقليص وزن المقاصة من 6,5% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 إلى 1,4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2016.

وقد مكنت الهوامش الموفرة من خلال هذه الإجراءات من تثبيت نفقات الدعم في حدود المستويات التي يسمح بها قانون المالية وتصفية المتأخرات المتراكمة خلال السنوات الفارطة، كما مكنت من مواصلة المجهودات المبذولة في الاستثمار العمومي وتعزيز استثمارات القطاعات الاجتماعية. ومن جهة أخرى، سيشكل مشروع السجل الاجتماعي الموحد قاعدة من المعطيات الوطنية المتعلقة بالطبقات الاجتماعية الهشة والفقيرة، ستمكن في المستقبل من تمرير الإعانات الاجتماعية بشكل أكثر استهدافا لفائدة الفئات المؤهلة.

الفصل الأول : التجارب الدولية حول إصلاح أنظمة الدعم

1.I. تجارب إصلاح الدعم عبر العالم

منذ منتصف سنة 2014، أقبلت 32 دولة على إصلاح أنظمتها لدعم المواد الطاقية[1]. و قد أخذت هذه الإصلاحات صيغ مختلفة، إما على شكل زيادة في الأسعار التي تحددها السلطات العمومية (أنغولا، مصر، أكرانيا) أو على شكل تحرير أو مراجعة أتوماتيكية للأسعار (المغرب، الإمارات العربية المتحدة، الهند، مدغشقر) أو على شكل نظام تعديل بالضرائب لاسيما ضريبة الكربون (إفريقيا الجنوبية، المكسيك، البرتغال).

إن التوجه العالمي لما بعد إصلاح أنظمة الدعم يرمي إلى استهداف الطبقات الاجتماعية الفقيرة وذلك عن طريق آليات تتعدد أشكالها. فقد تكون على شكل استهداف جغرافي للخدمات العمومية على مستوى المناطق الهشة، أو على شكل تحويل نقدي (برامج تشيلي سوليداريو بالشيلي، تيسير بالمغرب، بولسا فاميليا بالبرازيل،...) أو على شكل برنامج تنمية مندمج كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وفيما يتعلق بالتحويل النقدي، فهناك عدة صيغ تختلف من دولة لأخرى حسب المعطيات الاجتماعية والسوسيولوجية لكل دولة. فكثير من هذه البرامج تقرن التحويل المالي بالتمدرس مثل المغرب مع برنامج تيسير، وكذلك المكسيك وكولومبيا وجامايكا ونيكاراجوا والبنغلاديش وتشيلي والبرازيل. كما تختلف وسائل الحث على حسن استعمال هذه الأموال، مثل العقد العائلي بالتشيلي، والتحويل لفائدة ربات البيت المشروط بتحقيق الأسرة لمجموعة من الالتزامات كالمكسيك، وكذلك تحويل قسائم لشراء اللوازم (عوض المال) مثل الهند وذلك لحسن استعمال هذه الأموال.

2.I. تجربة البرازيل

1.2.I. السياق

خلال الثمانينات، وفي خضم التراجع الاقتصادي العالمي، أدى تدهور الأداء الاقتصادي للبرازيل إلى شروعها في تحرير بعض القطاعات الاقتصادية، ولاسيما قطاع الطاقة. في ذلك الوقت، كان تنظيم القطاع النفطي في البرازيل مشابها إلى حد ما مع القطاع النفطي بالمغرب. وكانت الشركة النفطية البرازيلية "بيتروبراس" تحتكر الاستيراد والتكرير، حيث كانت أنشطة التوزيع وحدها من نصيب شركات القطاع الخاص.

وكانت الحكومة البرازيلية تحدد أسعار المحروقات عن طريق صندوق تثبيت الأسعار الذي تم إنشاءه سنة 1980 من أجل الحد من تقلبات أسعار النفط الخام. فعندما كانت الأسعار الدولية مرتفعة، كان الصندوق يراكم التزامات شرطية تجاه "بيتروبراس" التي يتم تسديدها عندما تنخفض الأسعار الدولية، حيث حددت الأسعار الوطنية للبنزين والغازوال في مستويات أدنى من تكلفة تكافئ الواردات. لكن عند ارتفاع الأسعار النفطية خلال الأزمة النفطية الثانية سنة 1979، سجل صندوق تثبيت الأسعار عجزا مهما.

[1] إفريقيا الجنوبية، الجزائر، أنغولا، المملكة العربية السعودية، البحرين، التشيلي، الصين، كوريا، ساحل العاج، مصر، الإمارات العربية المتحدة، فرنسا، الغابون، غانا، الهند، إندونيسيا، إيران، الأردن، كازاخستان، الكويت، مدغشقر، ماليزيا، المغرب، المكسيك، عمان، البرتغال، قطر، السودان، التايلاند، تونس، فينزويلا و اليمن.

2.2.I. الإصلاح

في عام 1995، الذي أنشئت فيه المنظمة العالمية للتجارة، قامت البرازيل بتحرير مجال استيراد وتكرير المواد النفطية. غير أن شركة "بيتروبراس" حافظت على احتكار فعلي للسوق البرازيلية.

تم تحرير المواد النفطية بعدة مراحل، نذكر منها تحرير البنزين في سنة 1996 ثم الغاز سنة 1998 ثم الغازوال سنة 2001. وقد ترتب عن ذلك ارتفاع التضخم على المدى القصير الذي تلاشى فيما بعد بصفة تدريجية. وعلى الرغم من أن الأسعار كانت حرة منذ سنة 2001، فإن تحديدها من طرف الشركة العمومية "بيتروبراس" ظل مرهونا بقرارات السلطة الحكومية التي تقرر الأسعار والضرائب في نفس الوقت للتحكم في نسبة التضخم.

3.2.I. التدابير المرافقة

بعدما حذفت البرازيل دعم الغاز، قامت بتقديم قسائم شراء مسماة "بقسائم الوقود " لفائدة الأسر ذات الدخل المحدود، ممولة جزئيا من مداخيل الضريبة على استيراد المواد النفطية. بالإضافة إلى ذلك، أنشئت البرازيل سنة 2001 برنامج للتحويل النقدي يدعى (بولسا إيسكولا بمعنى منحة مدرسية)، من أجل مساعدة الأسر الفقيرة مقابل أن تدرس أطفالها. في سنة 2003، تم دمج هاذان البرنامجين (قسائم البنزين و بولسا إيسكولا) في برنامج واحد يسمى (بولسا فاميليا أي المنحة العائلية) الذي استوحي من البرنامج المكسيكي (أوبورتونيدادس).

3.I. تجربة التشيلي

1.3.I. السياق

على عكس البرازيل التي طورت إنتاجها النفطي إلى أن حققت الاكتفاء الذاتي سنة 2006، شهدت التشيلي احتياجاتها من الطاقة تغطى أقل فأقل بإنتاجها الوطني، حيث أصبحت في مستوى يقل عن 3% سنة 2011. وباتخاذ سياسة ليبيرالية بشكل مسبق مقارنة مع للبرازيل، تم تحرير السوق النفطي في تشيلي منذ السبعينات، أي بعد نصف قرن من سياسة تدخلية. وقد تجلى هذا التحرير لاسيما بفتح المنافسة على مستوى أنشطة الإنتاج والاستيراد والتوزيع. مع ذلك، احتفظت شركة النفط الوطنية (إيناب) بحصرية التنقيب والتكرير لتبقى فاعلا مهما في السوق النفطي التشيلي.

2.3.I. الإصلاح

في أوائل التسعينات، وعلى إثر الاضطراب الذي شهده السوق النفطي بعد حرب الخليج، أسست التشيلي آلية لتثبيت الأسعار تعتمد على تحديد سعر مرجعي لفترة معينة، على أساس توقعات سعر النفط الخام على المدى المتوسط. وقد تدخل "صندوق تثبيت أسعار المحروقات" كلما ابتعد سعر النفط الخام بنسبة 12,5% عن السعر المرجعي، حيث كان يتحمل صندوق كامل الفارق عند الارتفاع، وكان يكتفي باسترجاع 60% من الفارق عندما يكون السعر في انخفاض.

وفي سنة 1999، خضعت هذه الآلية لبعض التغييرات لضمان استمراريتها من الناحية المالية. فقد تمت إعادة رسملة الصندوق وأصبحت اعتماداته محدودة. وقد تمت مراجعة السعر المرجعي بشكل أسبوعي كما تم تصحيح عدم تماثلية هذا النظام وذلك بتطبيق ضريبة بـ 100% على الفارق عند انخفاض سعر النفط الخام. رغم هذه التدابير التي كانت مع ذلك باراميترية، فقد كان الصندوق فارغا سنة 2003. وفي سنة 2005، أعادت التشيلي إحياء

هذه الآلية على شكل صندوق مؤقت لتثبيت أسعار المحروقات والذي يستند إلى نفس المبدأ، لكن باعتماد مرجعي في حدود ±5% وتكاليف تكرير خاصة بكل منتوج. وفي سنة 2011، تم تعويض هذا الصندوق بآلية تعويم ضريبي، تعتمد بدورها على سعر مرجعي للنفط الخام مع تكاليف تكرير محددة، وكانت تتم مراجعة أسعار المحروقات بتعديل الضريبة كلما ابتعدت عن السعر المرجعي خارج نطاق ± 10%.

3.3.I. التدابير المرافقة

تتجلى الحماية الاجتماعية بالتشيلي في أنظمة مختلفة. فنظامي "الإعانة الأسرية" و"المدخول الأسري المعنوي" (سنة 2010) هما نظامين للتحويل النقدي المشروط يستهدفان فئات معينة من الطبقة الفقيرة منها النساء الحوامل والأشخاص ذاوو الاحتياجات الخاصة غير المستفيدين من المعاش، والمسنين والأطفال الذين احتجز آبائهم والمشردون.

أما بخصوص نظام تشيلي سوليداريو (سنة 2002)، فهو برنامج مندمج يتضمن تحويلا نقديا وتأطيرا يهدف إلى إعادة الإدماج الاجتماعي. ويتجلى مبدئ هذا النظام في دعوة الأسر الفقيرة إلى توقيع "عقد عائلي" تلتزم من خلاله بتحقيق 53 هدفا يتعلق بالهوية والصحة والتمدرس والشغل والمدخول،... وعندما تقبل الأسرة هذه الشروط، يتاح لها الاستفادة من دعم ابسيكو-جتماعي يتمثل في زيارة دورية لطاقم تقني أو مؤطر يقوم بتوجيه هذه الأسر ومساعدتها في تحديد أولوياتها وتسهيل الولوج إلى مختلف الصالح الاجتماعية، كما تستفيد الأسرة من منحة مالية وولوج تفضيلي إلى البرامج المتعلقة بتطوير الكفاءات وإعادة الإدماج الاجتماعي والرعاية والمساعدة في العمل والضمان الاجتماعي.

4.I. تجربة المكسيك

1.4.I. السياق

إلى حدود سنة 2017، احتكرت الشركة العمومية بيتروليوس ميكسيكانوس توزيع المحروقات بالمكسيك. وكانت تدعَّم أسعار المحروقات بشكل غير مباشر عن طريق تعويم الضريبة المطبقة عليها. فكانت تتم الزيادة في الضريبة عندما كانت الأسعار المرجعية منخفضة، وعلى العكس، كان يتم تخفيضها عندما كانت الأسعار المرجعية مرتفعة. ولقد حدث أن كانت هذه الضريبة سالبة في بعض الأحيان عندما ارتفعت الأسعار بشكل كبير.

2.4.I. الإصلاح

في إطار الاستراتيجية الطاقية للمكسيك التي وضعت من بين أهدافها تقليص انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري ب 50% في أفق سنة 2050 مقارنة مع سنة 2000، قامت بتأسيس ضريبة الكربون وأعادت النظر في دعم المواد الطاقية مع مطابقة أسعار المحروقات بتكاليفها الحقيقية. وقد شرعت في تنفيذ نظام جديد للتحويلات النقدية مقرونا ببرنامجها (أوبورتونيدادس) لمساعدة الأسر الفقيرة على تلبية حاجياتها من الطاقة.

3.4.I. التدابير المرافقة

وضعت المكسيك برنامج (بروغريسا) سنة 1997، الذي أعيد تنظيمه سنة 2002 تحت إسم (أوبورتونيدادس). ويرتكز هذا البرنامج على تحويلات نقدية مشروطة لفائدة الأسر الفقيرة لتشجيعها على الاستثمار في التعليم والتغذية والرعاية الصحية، وذلك لتكسير حلقة الفقر بين الأجيال.

ومن أجل تحديد المستفيدين، تقوم السلطات بانتقاء عدة مراحل. أولها، استهداف جغرافي من أجل تمييز المناطق الغنية و الفقيرة والمختلطة. ثم، يتم تحديد المستفيدين المحتملين. وأخيرا، تنجز تحليلا إحصائيا على 12 صفة بالنسبة لهؤلاء الأسر من أجل تعريف قائمة المستفيدين من هذا البرنامج. وتصرف التحويلات كل شهرين بعد التأكد أن هذه الأسر تلجأ فعلا إلى مراكز الصحة والتمدرس، مما يستلزم تتبع دائم للمستفيدين.

5.I. تجربة المغرب

بعدما تم حذف الدعم تدريجيا منذ سنة 2012، حررت أسعار المواد النفطية السائلة في شهر دجنبر 2015 (انظر الفصل الثاني : تطور وإصلاح المقاصة بالمغرب)، الشيء الذي ساهم في تقليص وزن المقاصة من 6,5% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2012 إلى 1,4% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2016.

وقد مكنت الهوامش الموفرة من خلال هذه الإجراءات من تثبيت نفقات الدعم في حدود المستويات التي يسمح بها قانون المالية وتصفية المتأخرات المتراكمة خلال السنوات الفارطة. كما مكنت من مواصلة المجهودات المبذولة لتعزيز القطاعات الاجتماعية وذلك في إطار توجه يرمي إلى تحسين نجاعة النفقات العمومية وتحسين استهداف الطبقات الفقيرة والهشة.

استنادا على الخبرات الدولية وعلى الخبرة الوطنية في مجال الحماية الاجتماعية، وضع المغرب خلال العشر سنوات الأخيرة مجموعة من البرامج الاجتماعية الملائمة للسياق الوطني، يتم تمويلها عبر الميزانية العامة وصندوق التماسك الاجتماعي وصندوق التكافل العائلي وصندوق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

فبالنسبة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي انطلقت في شهر ماي 2005، فهي عبارة عن برنامج مندمج يتكون من خمس برامج فرعية تهدف إلى محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي. وتحمل هذه المبادرة مجموعة من المشاريع متعددة المجالات تتعلق لاسيما بدعم البنيات التحتية ودعم التكوين وتعزيز القدرات وتطوير الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية وكذلك الأنشطة المدرة للدخل والشغل.

وفي مجال التعليم، أسس المغرب برنامج تيسير في سنة 2008 وهو عبارة عن تحويل نقدي مشروط لفائدة الأسر المعوزة من أجل تشجيعها على تدريس أطفالها ومساعدتها على تحمل مصاريف الدراسة. وترمي هذه التحويلات النقدية إلى محاربة الهدر المدرسي بتمكين هذه الأسر من الاستثمار في الرأسمال البشري لأطفالها. كذلك منذ سنة 2008، منحت "المبادرة الملكية مليون محفظة" في كل بداية سنة مدرسية لوازم مدرسية للتلاميذ المعوزين.

كما أسست الحكومة برامج لدعم الأرامل والنساء المطلقات في حالة فقر. فبالنسبة للأرامل، يمنح لهم تحويلا نقديا يحدد مبلغه بحسب عدد الأطفال تحت الرعاية بحد أقصى لثلاثة أطفال لكل أرملة. أما بالنسبة للنساء المطلقات، فيمنح لهم صندوق التكافل العائلي تسبيق نقدي عندما لا تتمكن هذه النساء من تغطية نفقتها. وأما بالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة، فقد أسس لهم برنامج خاص من أجل توطيد وتعزيز دعم الدولة لهذه الفئة الاجتماعية.

وبالموازاة مع البرامج الاجتماعية التي ذكرنا بعضا منها، أخذ المغرب بعض التدابير من أجل الحفاظ على قدرة المواطنين للولوج إلى النقل العمومي، وذلك عن طريق تعويض حافلات النقل الحضاري عن غلاء سعر الغازوال بعد حذف دعم هذه المادة وبدعم النقل المدرسي.

ومن جهة أخرى، سيشكل مشروع السجل الاجتماعي الموحد قاعدة من المعطيات الوطنية المتعلقة بالطبقات الاجتماعية الهشة والفقيرة، ستمكن في المستقبل من تمرير الإعانات الاجتماعية بشكل أكثر استهدافا لفائدة الفئات المؤهلة.

الفصل الثاني : تطور و إصلاح المقاصة بالمغرب

1.II. تطور و إصلاح دعم المواد النفطية

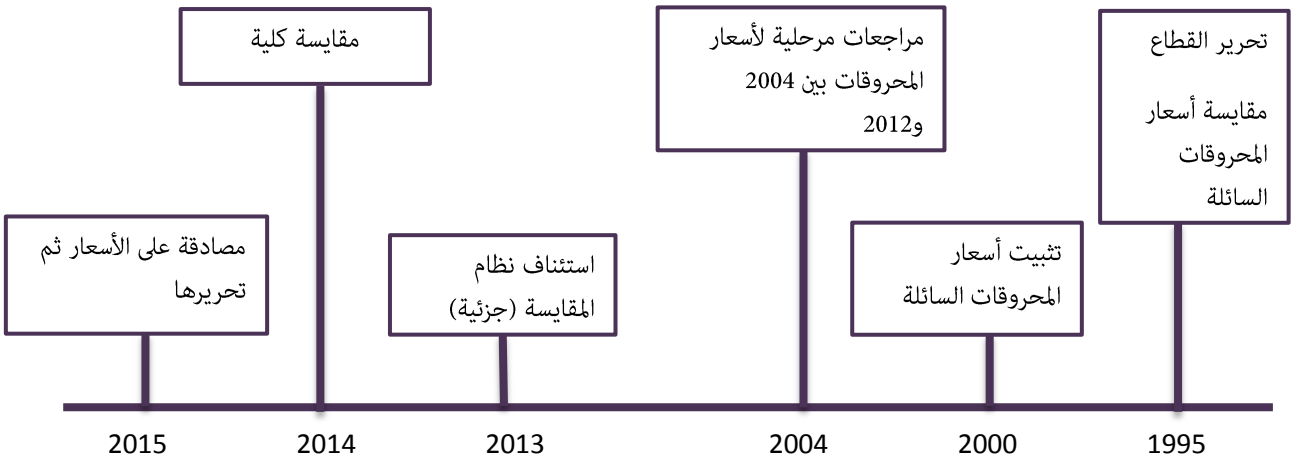

أهم المحطات التاريخية

سنة 1995 — **تأسيس نظام للمقايسة**

تطبيقا لقوانين الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (GATT)، شرع المغرب في تحرير القطاع النفطي وأسس نظاما لمقايسة أسعار المحروقات السائلة. وبموجب هذا النظام، تمت مقايسة الأسعار الداخلية للبنزين والغازوال والفيول بنظيرتها في السوق الدولية، مع إبقاء سعر غاز البوتان ثابتا إلى هذا اليوم، وذلك بدعم الفارق المسجل بالنسبة لسعر تكافؤ الواردات من الغاز.

وقد تم تفعيل المقايسة عن طريق بنية الأسعار، التي كانت تستند على الأسعار الدولية لمختلف المحروقات وتضيف إليها التكاليف والهوامش المتعلقة بنقل هذه المواد من مصدرها إلى نقط البيع، وبذلك يتم تحديد الأسعار الداخلية لكل مادة.

سنة 2000 — **توقيف العمل بنظام المقايسة**

نظرا لارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية، تم توقيف العمل بنظام المقايسة حيث تحملت الدولة فارق السعر بين السوق العالمية والسوق الداخلية عن طريق صندوق المقاصة.

منذ سنة 2004 **عكس جزئي لارتفاعات الأسعار**

نظرا لتواصل ارتفاعات الأسعار النفطية العالمية، قامت الحكومة بعكس جزء من هذه الارتفاعات على الأسعار الداخلية منذ سنة 2004. فخلال الفترة 2004-2012، انتقل ثمن البنزين من 9,05 إلى 12,18 درهم للتر، والغازوال من 7 إلى 8,15 درهم للتر مرورا بـ 10,13 درهم للتر في سنة 2008، و الفيول من 2,3 ألف درهم للطن إلى 4,67 ألف درهم للطن.

سنة 2013 **استئناف جزئي لنظام المقايسة**

نظرا للتقلب الحاد الذي شهدته الأسعار النفطية في سنتي 2011 و2012، تمت إعادة العمل بنظام المقايسة بالنسبة للبنزين والغازوال والفيول رقم 2 بتاريخ 16 شتنبر 2013. وباعتبار المخاطر المتوقعة عل المستوى الاجتماعي والاقتصادي، فعلت المقايسة بشكل جزئي، وذلك بتحديد مستويات دعم كل مادة (0,80 درهم للتر بالنسبة للبنزين و2,6 درهم للتر بالنسبة للغازوال و930 درهم للطن بالنسبة للفيول) مع عكس الفارق على ثمن البيع سواء بالارتفاع أو بالانخفاض.

سنة 2014 **من المقايسة الجزئية إلى المقايسة الكلية**

- تمت مقايسة البنزين والفيول رقم 2 بشكل كلي حيث لم يعد أي دعم موجه لهاتين المادتين منذ فاتح فبراير 2014.
- تم حذف الدعم الموجه للغازوال بصفة تدريجية، حيث حددت مستويات الدعم في 2,15 درهم للتر في شهر يناير، و1,70 درهم للتر في شهر أبريل، و1,25 درهم للتر في شهر يوليو، و0,80 درهم للتر في شهر أكتوبر.
- تم إدراج الفيول رقم 2 والفيول الخاص الموجهين لإنتاج الكهرباء في نظام المقايسة الكلي منذ فاتح يونيو 2014. وقد تم استبدال الدعم السابق بمنحة مباشرة لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب برسم الفترة 2014-2017 ، وذلك في إطار عقدة البرنامج الذي يربط الدولة بالمكتب.

سنة 2015 **من المصادقة إلى التحرير**

- حُذف دعم الغازوال على غرار باقي المواد النفطية.
- تمت المصادقة على أسعار المحروقات السائلة : وذلك بتحديد سعر سقف لكل فترة وتمكين الشركات ببيع منتوجاتها بأسعار تقل عن السقف المحدد.
- تم تحرير أسعار المحروقات السائلة منذ فاتح دجنبر 2015.

2.II. تطور و إصلاح دعم المواد الغذائية

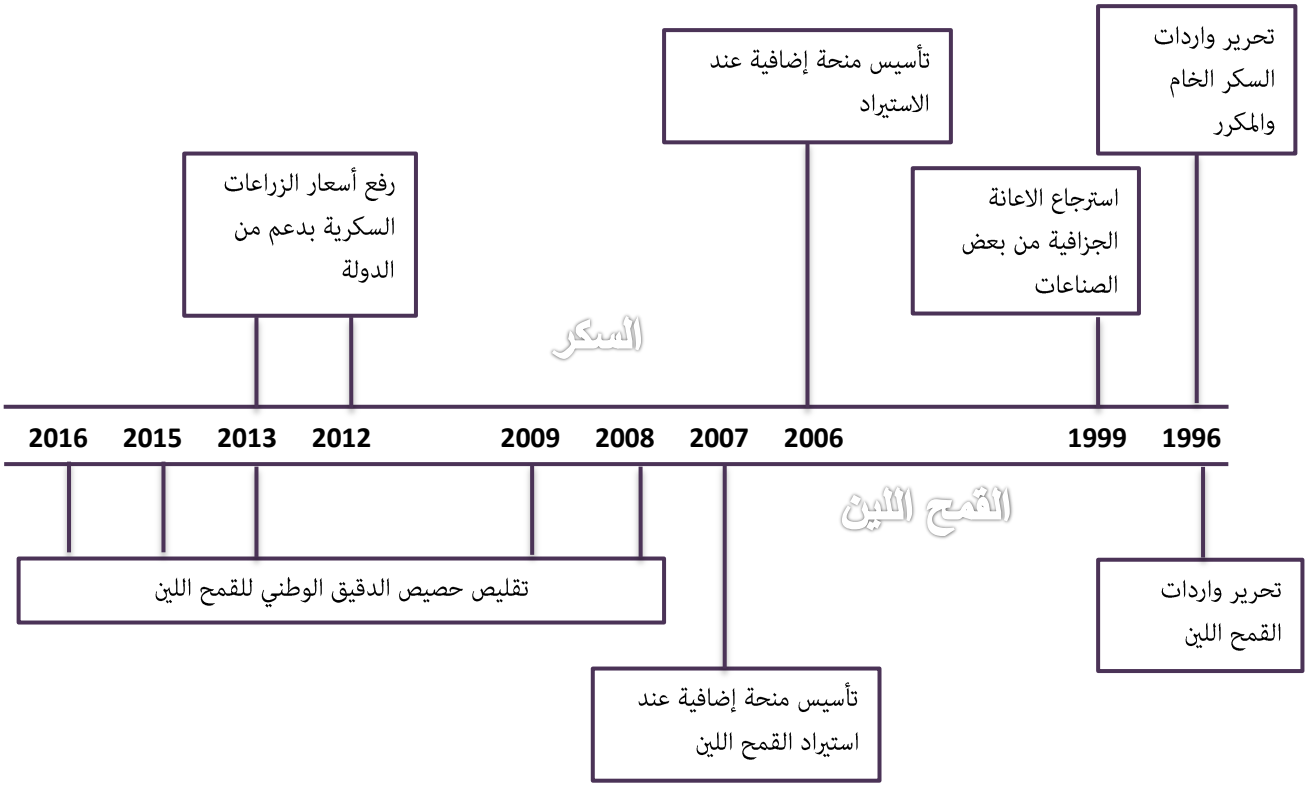

أهم المحطات التاريخية مادة السكر

سنة 1996 تحرير واردات السكر الخام و المكرر

منذ يوليو 1996، وبعد اعتماد ميثاق الاستثمار وبداية تطبيق التزامات المغرب تجاه المنظمة العالمية للتجارة، تم تحرير واردات المنتجات الزراعية مع إنشاء حماية جمركية وتحديد تعويض جزافي بالنسبة للسكر كما يلي :

- منح إعانة جزافية لاستهلاك السكر المكرر تبلغ 2000 درهم للطن دون احتساب الرسوم. وقد انتقل هذا الدعم ابتداء من سنة 2013 إلى 2661 درهم للطن دون احتساب الرسوم، نتيجة إعادة تقييم أسعار الزراعات السكرية ؛
- حماية الإنتاج الوطني، حيث تخضع واردات السكر الخام والسكر المكرر (المسحوق والمقطع) لرسوم جمركية محددة على التوالي في 35% و (42% و47%) من ثمن التكلفة والشحن. وتعتبر التسعيرة الجمركية للسكر أداة لحماية الإنتاج الوطني من خلال السعر المستهدف المحدد حاليا في 5335 درهم للطن بالنسبة للسكر الخام. أما بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة، فيخضع السكر المكرر لضريبة منخفضة بنسبة 7% قابلة للاسترجاع ؛

سنة 1999 **استرجاع الإعانة الجزافية من بعض الصناعات**

تم استرجاع الإعانة الجزافية من بعض الصناعات الغير المخصصة للتصدير مثل الحلويات وقطاع المشروبات الغازية وغير الغازية. وفي سنة 2007، وقصد الحفاظ على القدرة التنافسية لبعض الصناعات الوطنية، تم التخلي عن هذا الاسترجاع باستثناء قطاع صناعة المشروبات الغازية وغير الغازية.

سنة 2006 **تأسيس دعم إضافي عند الاستيراد**

من أجل الحفاظ على ثمن وطني ثابت للسكر المكرر وفصله عن التقلبات السوق العالمية، تم تأسيس منحة عند استيراد السكر الخام تمكن من خفض ثمنه إلى مستوى الثمن المرجعي (المحدد حاليا في 5335 درهم للطن مع الحفاظ على التسعيرة الجمركية في حدود 35% من ثمن التكلفة والشحن). وعلى العكس، عندما تكون الأسعار منخفضة، يكون استرجاع لفائدة الدولة وذلك لرفع ثمن الاستيراد إلى مستوى الثمن المرجعي.

سنة 2012 /2013 **إعادة تقييم أسعار الزراعات السكرية**

تمت الزيادة في أسعار بيع الشمندر وقصب السكر عند الإنتاج بـ 45 درهم للطن و25 درهم للطن على التوالي في سنة 2012، ثم بـ 35 درهم للطن و25 درهم للطن في سنة 2013. وقد تحملت الدولة هذه الزيادة عن طريق مراجعة نسبة الدعم الممنوحة للسكر المكرر من 2140 إلى 2847 درهم للطن في مجموع السنيتين، مع مراجعة السعر المرجعي من 4700 إلى 5335 درهم للطن.

أهم المحطات التاريخية مادة القمح اللين

سنة 1996 **تحرير واردات القمح اللين**

حررت واردات القمح اللين مع وضع تسعيرة على الواردات لحماية الإنتاج المحلي.

سنة 2007 **تأسيس الدعم عند استيراد القمح اللين**

نظرا لارتفاع أسعار القمح في السوق الدولية، تم اعتماد منحة عند الاستيراد من أجل التحكم في سعر دخول القمح إلى التراب الوطني، وبذلك التحكم في الثمن الداخلي لدقيق القمح اللين.

سنة 2008 **تقليص و إعادة توزيع حصيص الدقيق الوطني للقمح اللين_**

تم تقليص وإعادة توزيع حصيص الدقيق المدعم مع استثناء الأقاليم الجنوبية والمناطق المعزولة والمندرجة في إطار برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والجماعات القروية، وذلك على أساس نسبة الفقر.

منذ سنة 2009

تقليص حصيص الدقيق الوطني للقمح اللين

تقليص الحصيص السنوي من 10 مليون قنطار إلى 9 مليون قنطار في سنة 2009، ثم إلى 8,5 مليون قنطار في سنة 2013، ثم إلى 7,5 مليون قنطار في سنة 2015 ثم إلى 6,5 مليون قنطار في سنة 2016.

الفصل الثالث: وضعية المقاصة

1.III. مادة غاز البوتان

1.1.III. وضعية السوق النفطي

سجل سعر النفط الخام ارتفاعا في سنة 2017 مقارنة مع سنة 2016 كما يوضحه المبيان أسفله. فقد بلغ سعره المتوسط 51,8 دولار للبرميل إلى متم شهر غشت 2017 مقابل 44,1 دولار للبرميل لسنة 2016.

خلال السنة الحالية، عرف سعر النفط الخام تراجعا تدريجيا منذ شهر فبراير بسبب الشكوك حول اتفاق أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEP) الذي كان منتظرا بتاريخ 25 ماي 2017، وكذلك بسبب ارتفاع إنتاج النفط الغير التقليدي والغير معني بهذا الاتفاق. ابتداء من شهر يوليو، شرع سعر النفط الخام في الصعود مجددا نظرا لانخفاض الانتاج العالمي بعد اتفاق الدول المنتجة للنفط، وبالأخص المملكة العربية السعودية وروسيا والعراق.

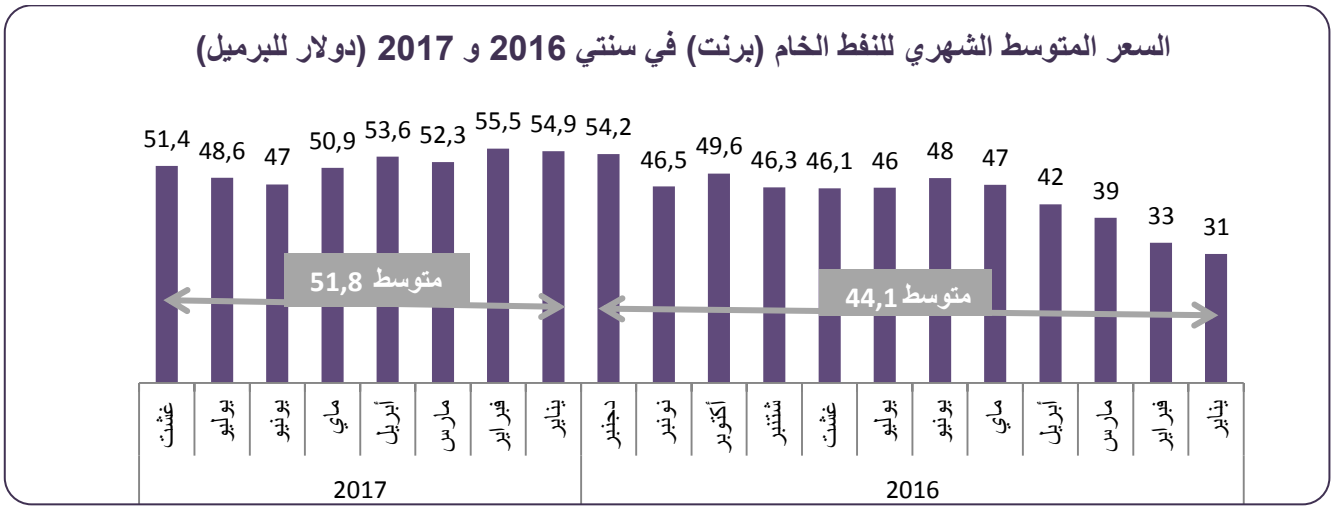

بالنسبة لغاز البوتان، فقد سجل سعره المتوسط 358 دولار للطن في سنة 2016 و423 دولار للطن إلى متم شهر غشت 2017. وحيث أن تطور سعري النفط الخام وغاز البوتان متقاربين، فقد انخفض سعر البوتان بين شهري يناير ويونيو من 520 إلى 333 دولار للطن، ثم شرع في الارتفاع إلى أن بلغ 477 دولار للطن برسم شهر غشت.

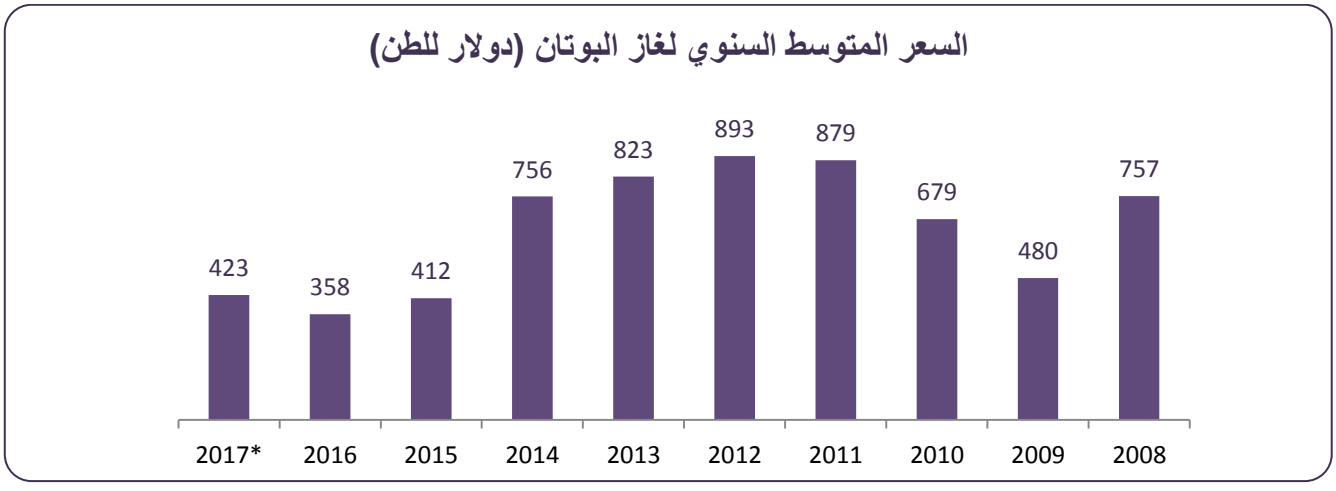

* إلى متم شهر غشت 2017

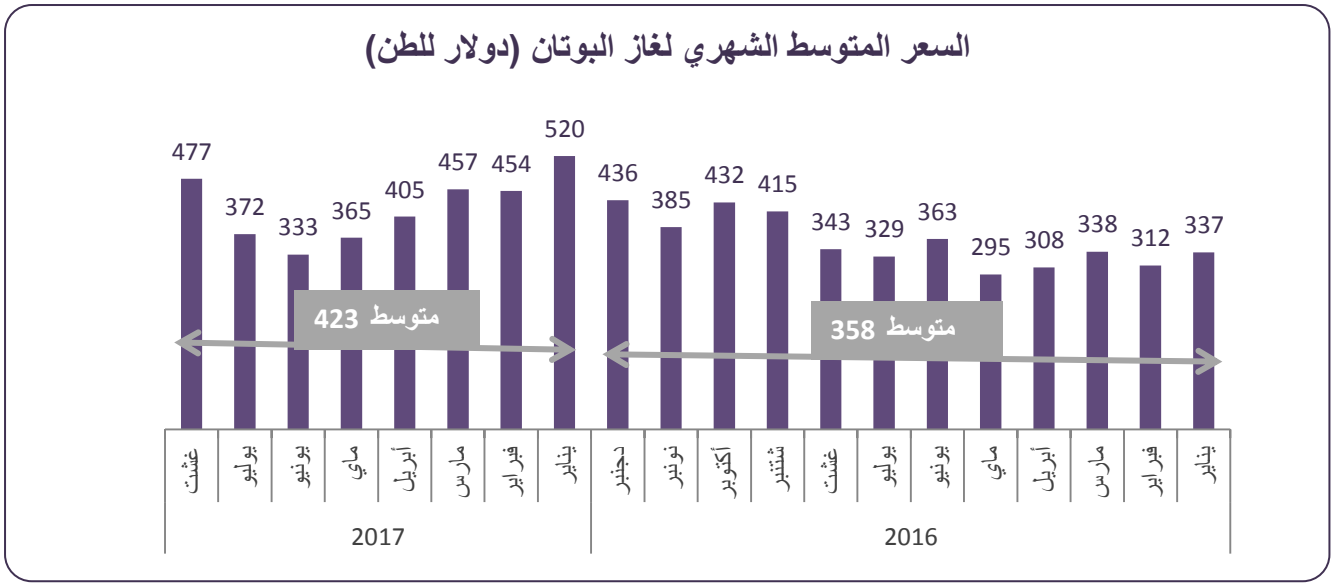

بخصوص سعر صرف الدولار، فقد ارتفع خلال الربع الأخير من سنة 2016 من 9,76 درهم للدولار في شهر شتنبر إلى 10,13 درهم للدولار في شهر دجنبر. أما في سنة 2017، فقد استقر نسبيا بين 10,03 و10,08 درهم للدولار بين شهري يناير وأبريل، قبل أن ينخفض إلى 9,45 درهم للدولار في شهر غشت. ويعزى هذا الانخفاض لاسيما إلى التخمينات حول انخفاض نسبة النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة و ارتفاعه في منطقة اليورو.

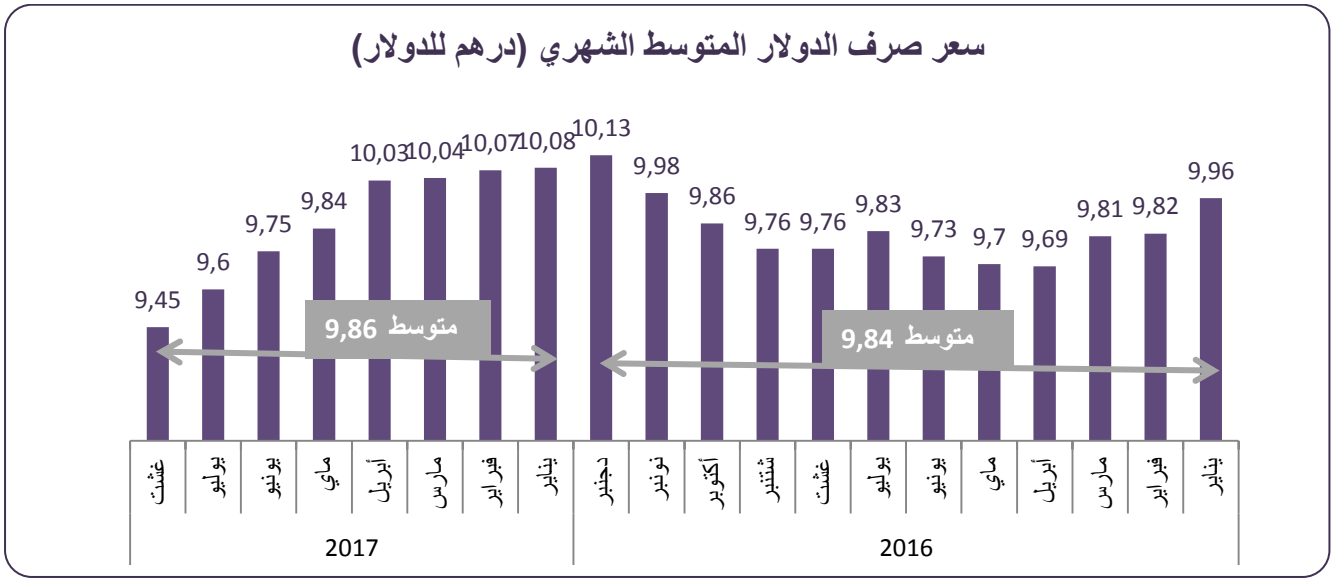

2.1.III. نفقات دعم غاز البوتان

+ نسبة دعم غاز البوتان

نظرا لارتفاع سعر البوتان في سنة 2017 مقارنة مع سنة 2016، انتقلت نسبة الدعم من 3054 درهم للطن في سنة 2016 إلى 4112 درهم للطن في سنة 2017 (فترة يناير-شتنبر)، أي ما يعادل 49 درهم للقنينة من فئة 12 كلغ و12,25 درهم للقنينة من فئة 3 كلغ.

و للتذكير، فقد عرفت نسبة دعم البوتان مستويات عالية خلال السنوات الفارطة، حيث فاقت 80 درهم بالنسبة للقنينة من فئة 12 كلغ بين سنتي 2011 و2014، قبل أن تنخفض إلى 44 درهم للقنينة في سنة 2015 و33 درهم للقنينة في سنة 2016. وبالتالي، انتقلت النسبة التي يمثلها الدعم في التكلفة الاجمالية للغاز من حوالي 70% في سنة 2012 إلى 45% في سنة 2016، ثم إلى 55% في سنة 2017.

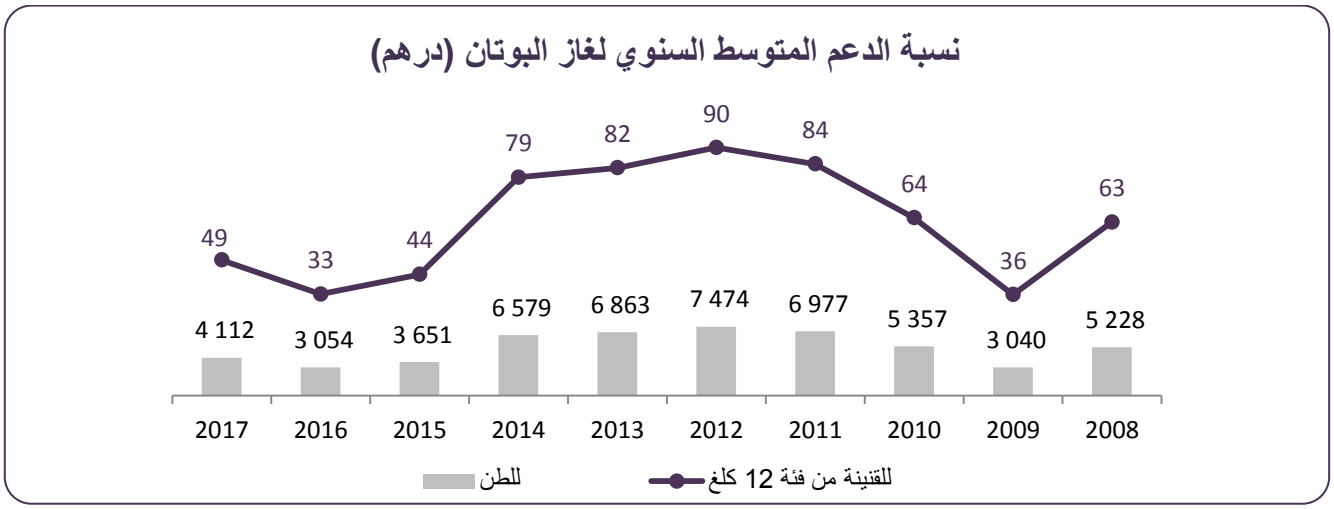

جدول يبين حصة الدعم في تكلفة غاز البوتان

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017*
سعر التكلفة الحقيقي (درهم للقنينة)	103	76	104	124	130	122	119	84	73	89
حصة الدعم (%)	61%	48%	62%	68%	69%	67%	66%	52%	45%	55%
حصة ثمن البيع (%)	39%	52%	38%	32%	31%	33%	34%	48%	55%	45%

* إلى متم شتنبر 2017

+ استهلاك غاز البوتان

لقد تضاعف الاستهلاك الوطني لغاز البوتان مقارنة مع سنة 2002 حيث سجل 2,26 مليون طن في سنة 2016 مقابل 1,1 مليون طن في سنة 2002، و ذلك بارتفاع سنوي متوسط يناهز 4,1%. نبين تطور الاستهلاك الوطني لغاز البوتان من خلال المبيان أسفله.

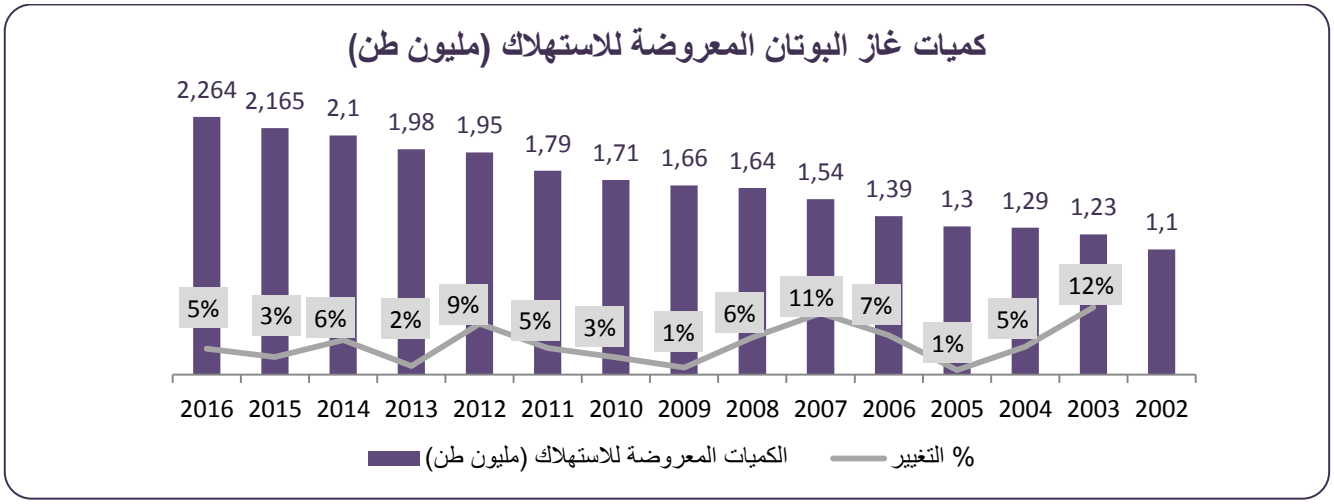

+ تكلفة دعم غاز البوتان

بلغت تكلفة دعم غاز البوتان 7,06 مليار درهما في سنة 2016، في حين سجلت في الماضي بين 13 و14,7 مليار درهما بين سنتي 2011 و2014. وتتكون هذه التكلفة الاجمالية من : 6821 مليون درهم برسم حساب تعديل الأسعار الذي يتحمل الفارق بين التكلفة الحقيقية للغاز وثمن البيع للمستهلكين، و294 مليون درهم برسم تكاليف نقل الغاز بالجملة بين الموانئ ومراكز التعبئة لضمان ثمن موحد على المستوى الوطني، وإيرادات ظرفية بلغت 55 مليون درهم في سنة 2016 والمتأتية من نظام تسوية ملفات استيراد البوتان، الذي تم دمجه بشكل جزافي في بنية الأسعار منذ فاتح يونيو 2016.

نفقات دعم المواد النفطية منها غاز البوتان (مليار درهم)

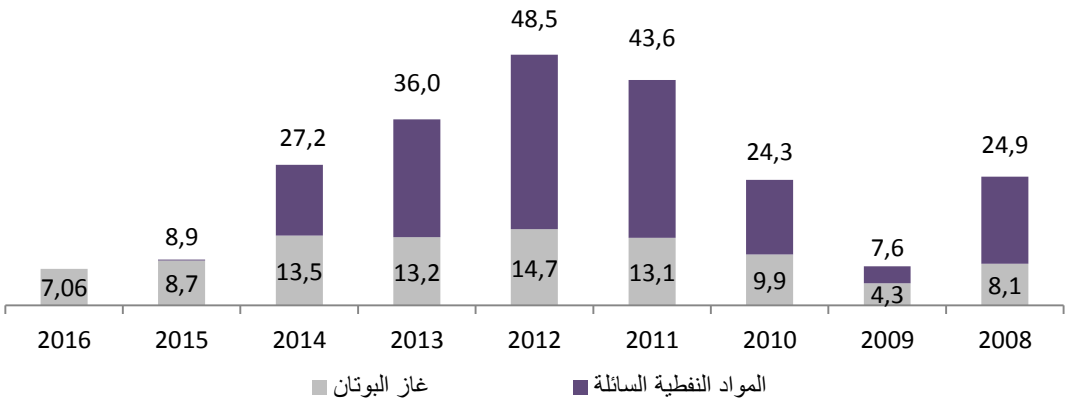

مكونات كلفة غاز البوتان في سنة 2016 (مليون درهم)

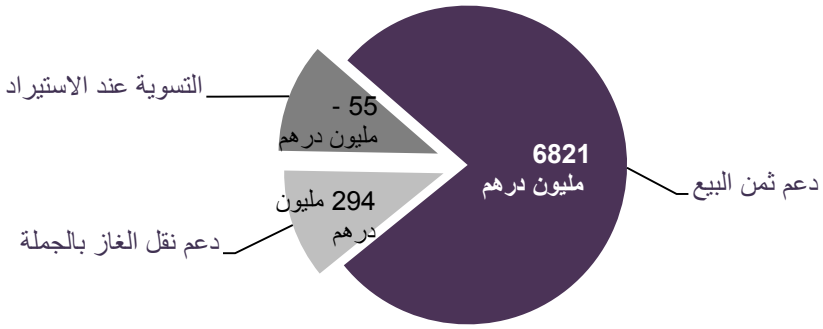

2.III. مادة السكر

1.2.III. وضعية السوق العالمي للسكر

+ إنتاج العالمي للسكر

تفيد توقعات المنظمة الدولية للسكر أن الانتاج العالمي للسكر قد يصل إلى 165,92 مليون طن برسم الفترة الممتدة من أكتوبر 2016 إلى شتنبر 2017.

وعلما أن الطلب قد يبلغ 172,39 مليون طنا، فسيتكون عجزا يقدر بـ 6,47 مليون طنا سيتسبب في تقليص احتياطيات العالم التي تناهز 81,98 مليون طن إلى متم سنة 2017. وستكون هذه السنة هي الثانية على التوالي من العجز بعد مضي خمس سنوات متتالية من الفائض. نذكر أن الفائض قد ناهز 1,1 مليون طن و6,2 مليون طن و10,3 مليون طن و3,1 مليون طن و2,6 مليون طن على التوالي برسم المواسم الممتدة من 2011 إلى 2015.

بالنسبة لموسم 2018/2017، يتوقع محللو سوق السكر إمكانية العودة إلى فائض الانتاج، حيث ينتظر أن يبلغ الإنتاج العالمي 180 مليون طنا سيمكن من تلبية الاستهلاك العالمي المقدر بـ 171,6 مليون طنا. ويرجع ذلك إلى انتعاش إنتاج السكر في البرازيل وآسيا ونهاية نظام الحصص في الاتحاد الأوروبي ابتداء من شهر أكتوبر 2017 وذلك بفضل زيادة المساحات المزروعة بنسبة 17% وكذلك زيادة الصادرات المتوقعة.

+ سعر السكر الخام في السواق الدولية

عرف السوق العالمي للسكر تقلبات عميقة حيث تراوح سعر السكر الخام خلال الفترة يناير- شتنبر2017 بين 300 و499 دولار للطن أي بمعدل 387 دولار للطن. نميز مرحلتان أساسيتان:

- الربع الأول من سنة 2017 : تراوح سعر السكر الخام بين 405 و499 دولار للطن أي بمعدل 464 دولار للطن ؛
- انطلاقا منذ من شهر أبريل 2017 : تراوح سعر السكر الخام بين 300 و397 دولار للطن أي بمعدل 347 دولار للطن.

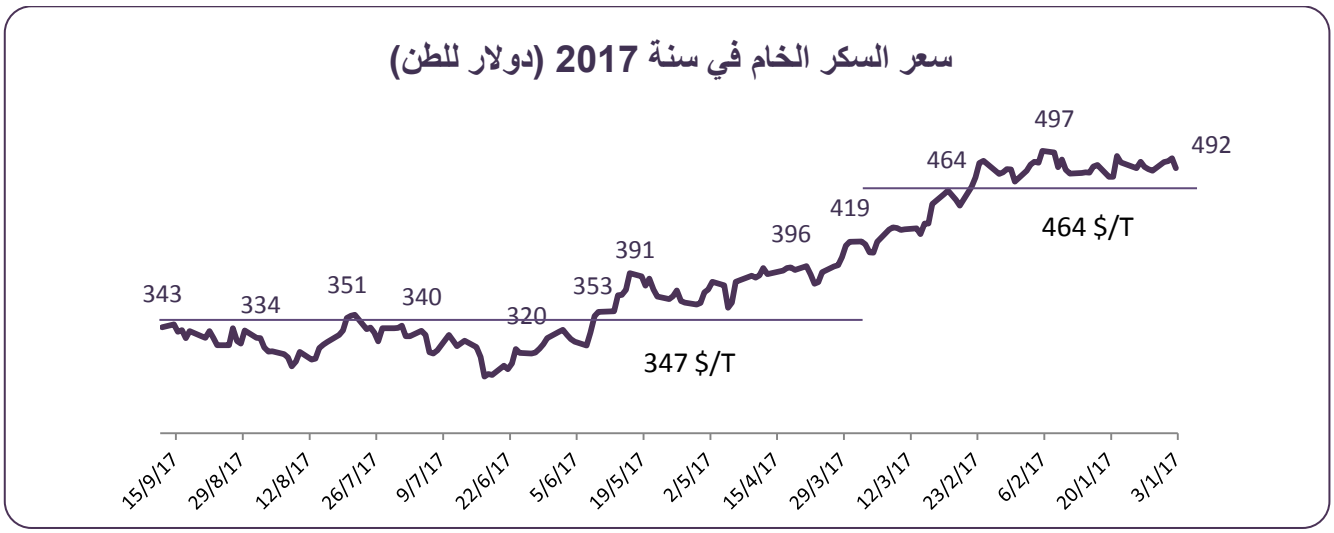

2.2.III. وضعية سلسلة السكر بالمغرب

+ استهلاك مادة السكر

بلغت الكميات المستهلكة من السكر المكرر على المستوى الوطني خلال سنة 2016 ما يناهز 1,19 مليون طن، مسجلا انخفاضا بنسبة 2% مقارنة مع السنة الماضية. يصنف الاستهلاك الوطني من السكر المكرر حسب نوعيته كما يلي : 55% من السكر المحبب 31% من السكر القالب و14% من السكر المقرط.

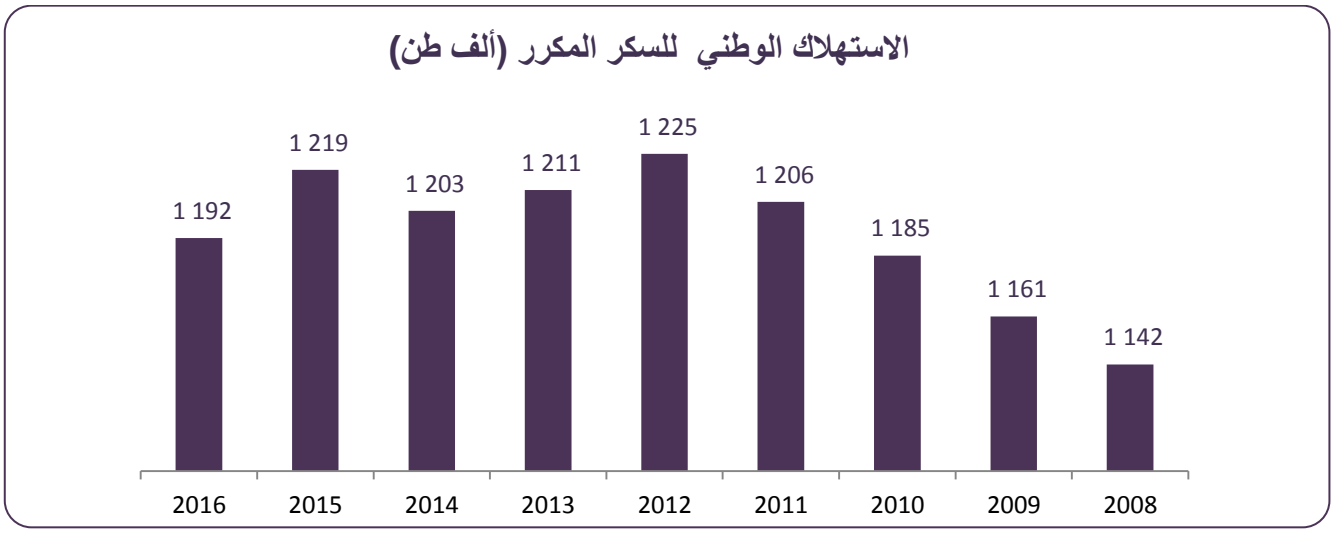

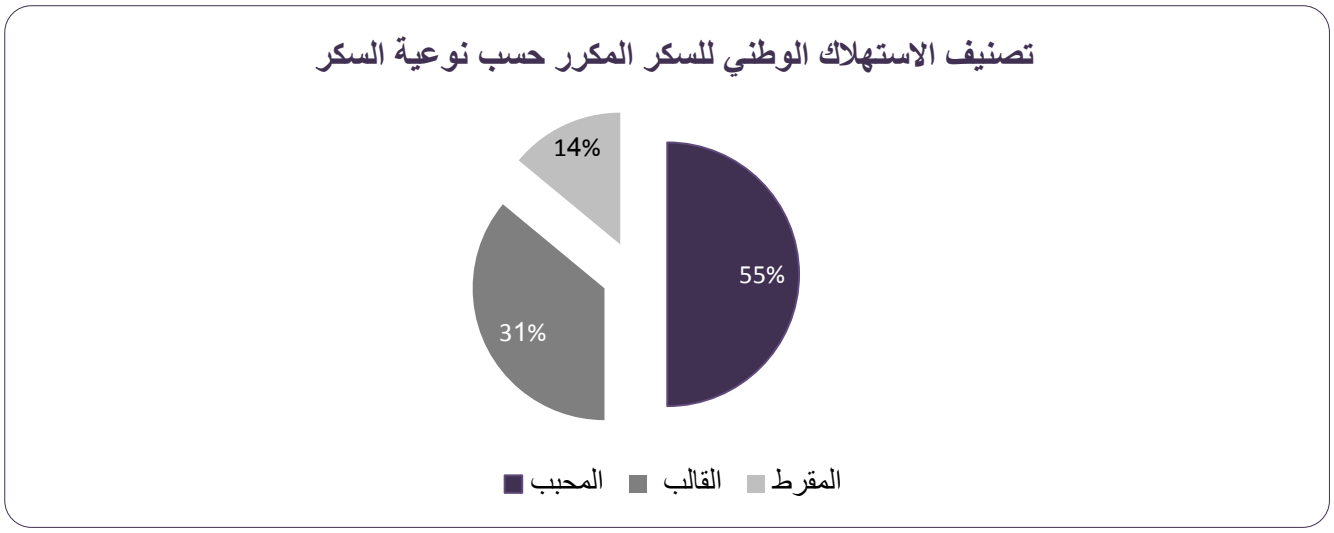

+ الإنتاج الوطني للسكر المكرر و الواردات من السكر الخام

نتيجة المجهودات المبذولة من طرف الدولة في قطاع السكر، لاسيما عن طريق رفع سعر الشمندر وقصب السكر، وتعزيز الحوافز المالية لصندوق التنمية الفلاحية من خلال منح الدعم عند غرس قصب السكر المندرج في إطار عقدة البرنامج مع المهنيين برسم الفترة 2013-2020، تحسن الإنتاج المحلي من السكر المكرر حيث انتقل من 250 ألف طن في سنة 2012 إلى 607 ألف طن في سنة 2016 ثم إلى 515 ألف طن في سنة 2017. وهكذا انتقلت نسبة تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني من السكر من 20% في سنة 2012 إلى 49% في سنة 2016 ثم إلى 43% في سنة 2017.

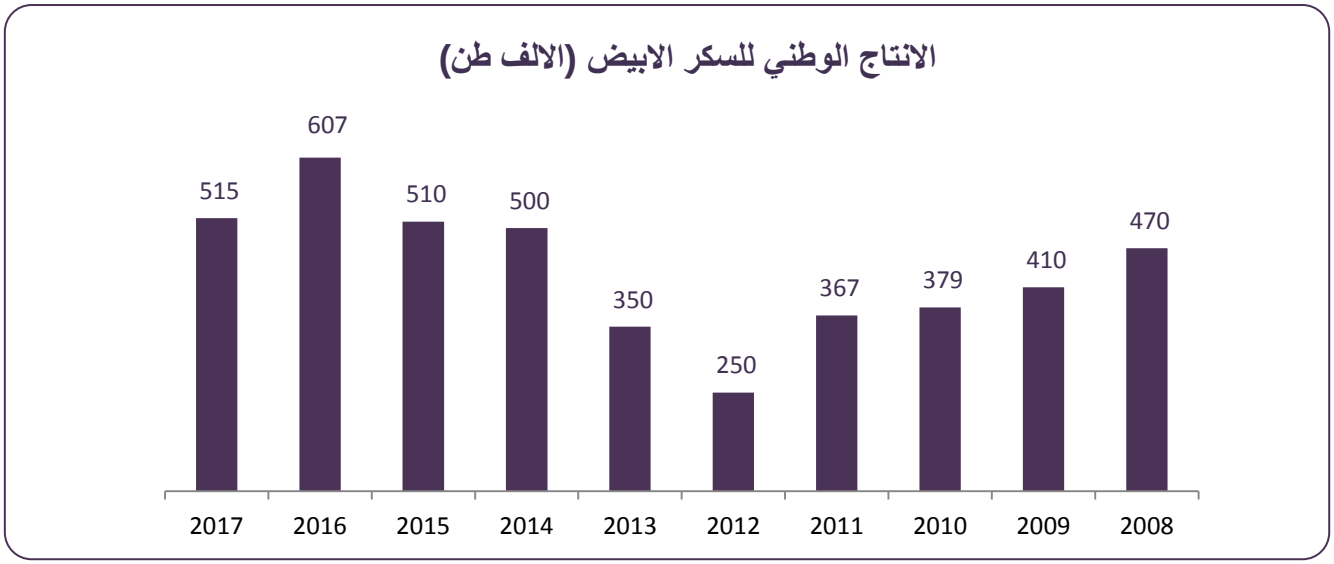

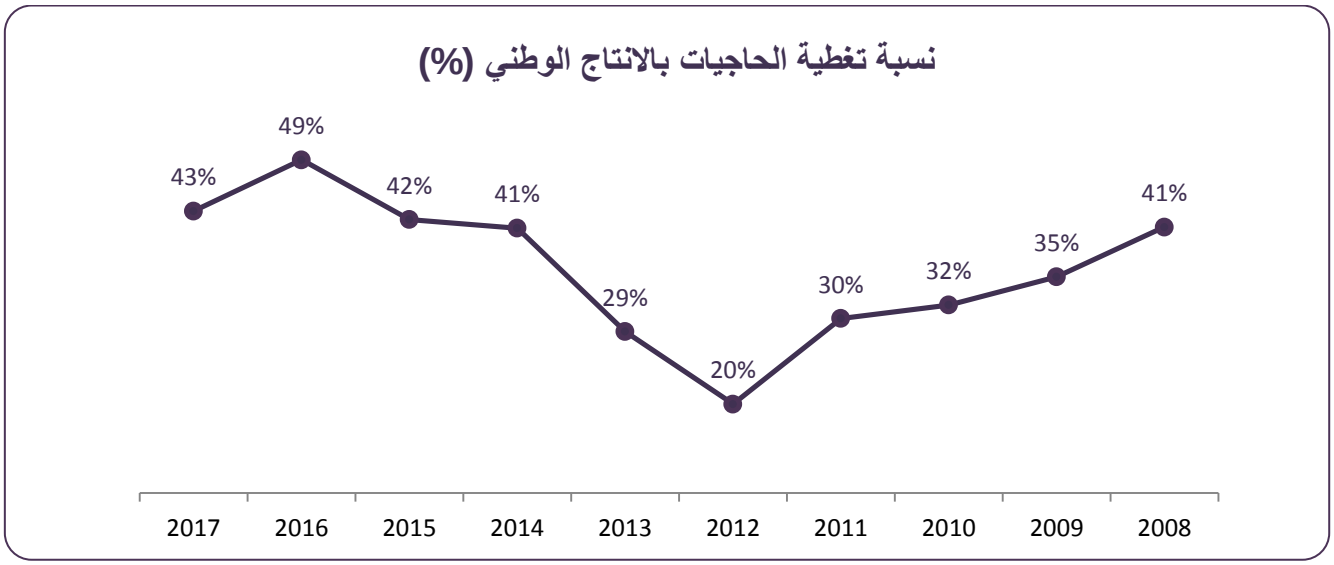

خلال سنتي 2015 و2016، ونظرا لتحسن الإنتاج الوطني للنباتات السكرية، تراجعت النسبة التي تشكلها الواردات في تغطية الحاجيات الوطنية من 80% في سنة 2012 إلى 51% في سنة 2016.

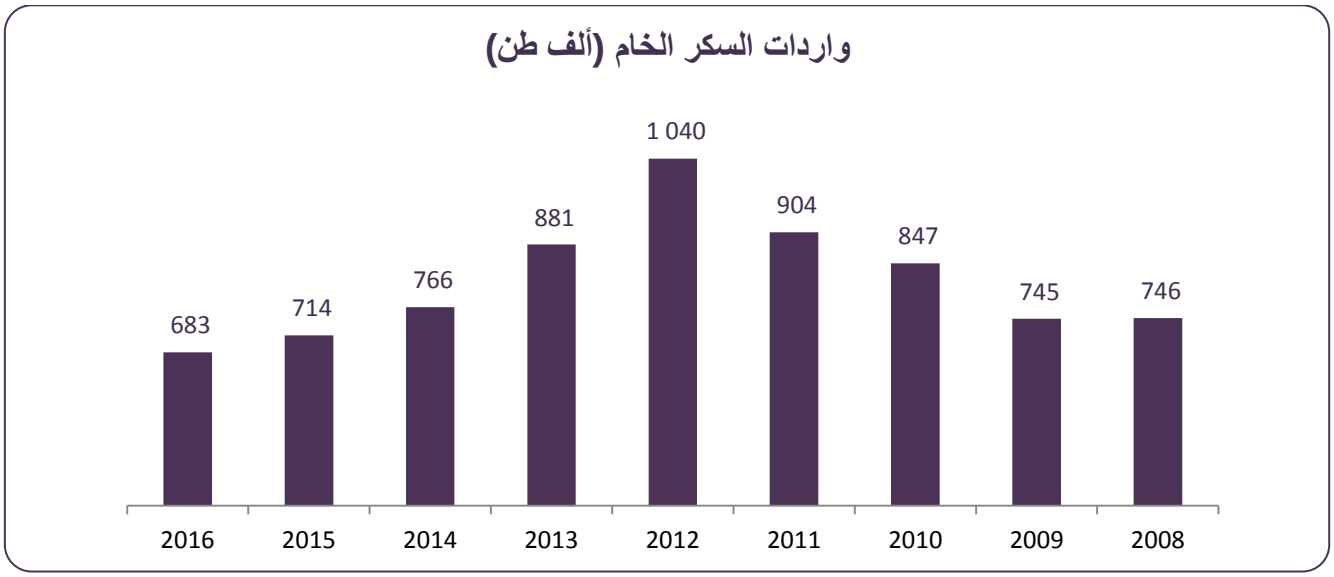

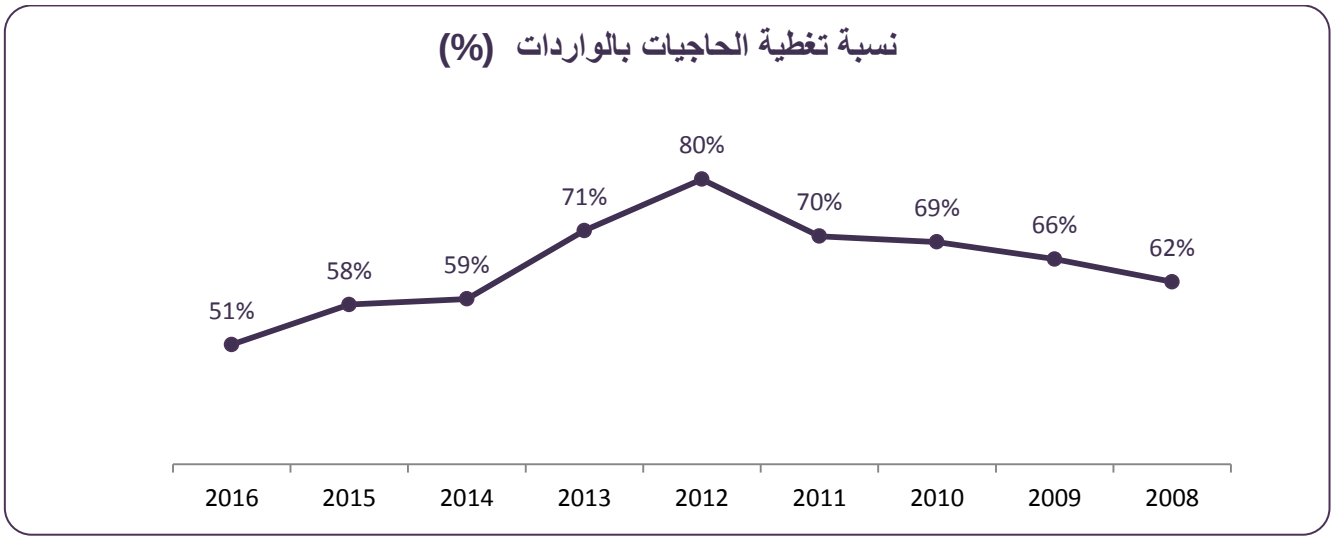

3.2.III. نفقات دعم السكر

بلغ الغلاف المالي لدعم مادة السكر 3,69 مليار درهما منها 3,39 مليار درهما برسم الدعم عند استهلاك السكر المكرر و280 مليون درهم برسم الدعم الإضافي عند استيراد السكر الخام.

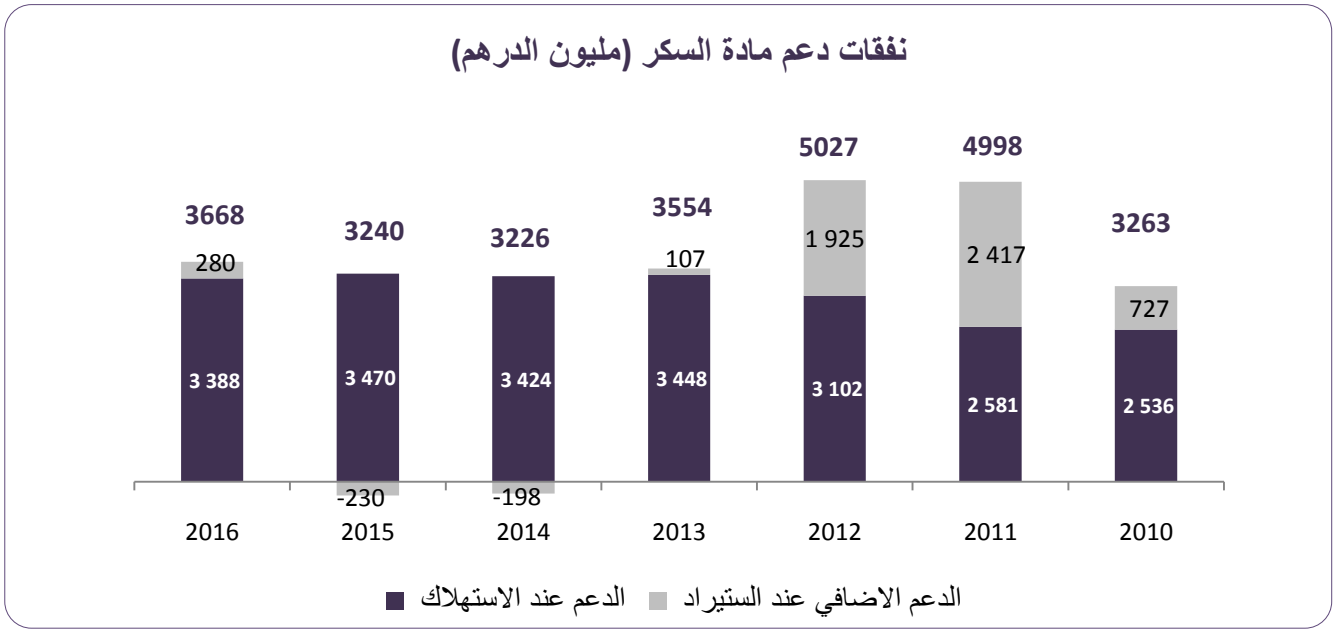

3.III. القمح اللين والدقيق الوطني للقمح اللين

1.3.III. وضعية السوق العالمي للحبوب خلال موسم 2016-2017

+ الإنتاج والاستهلاك العالميين للحبوب

حسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بلغ الإنتاج العالمي من الحبوب برسم الموسم 2017/2016 ما يناهز 2608 مليون طن بما فيها 760 مليون طن من القمح.

ونظرا لظروف الحصاد الجيدة التي استفادت منها أهم الدول المنتجة للحبوب، تتوقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة مستوى قياسي جديد برسم الموسم 2018/2017 يقدر بـ 2 611 مليون طن منها 749 مليون طن من القمح.

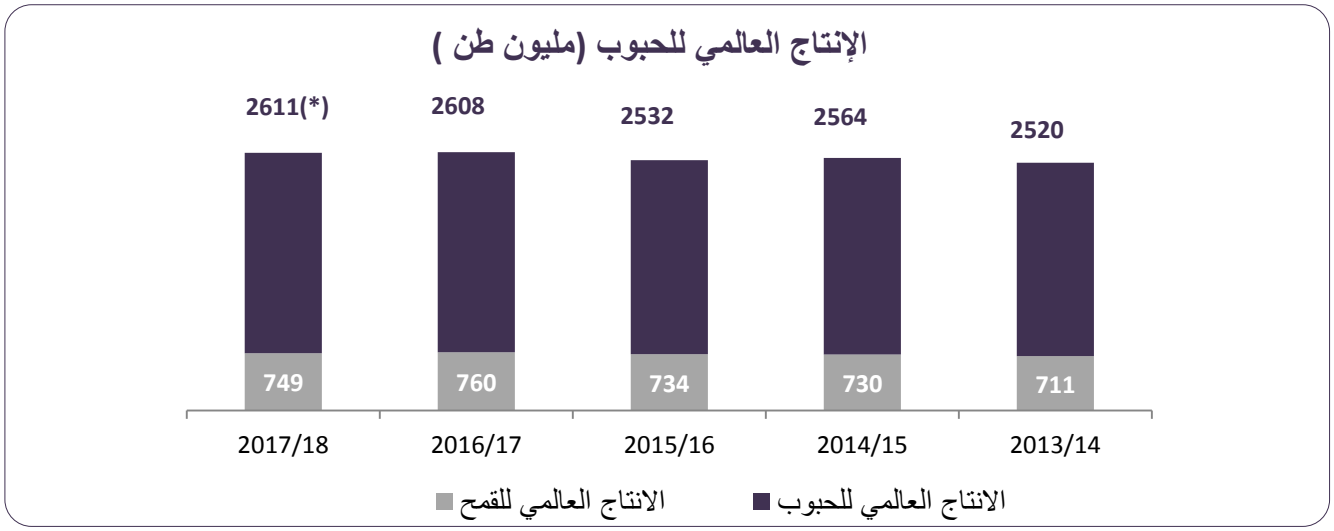

يقدر الاستهلاك العالمي للحبوب للموسم 2017/2016 بحوالي 2568 مليون طن من أصل 3273 مليون طن متوفرة في الأسواق العالمية. فيما يخص توقعات سنة 2018/2017، فسيبقى الاستهلاك والإنتاج في نفس مستويات سنة 2017/2016.

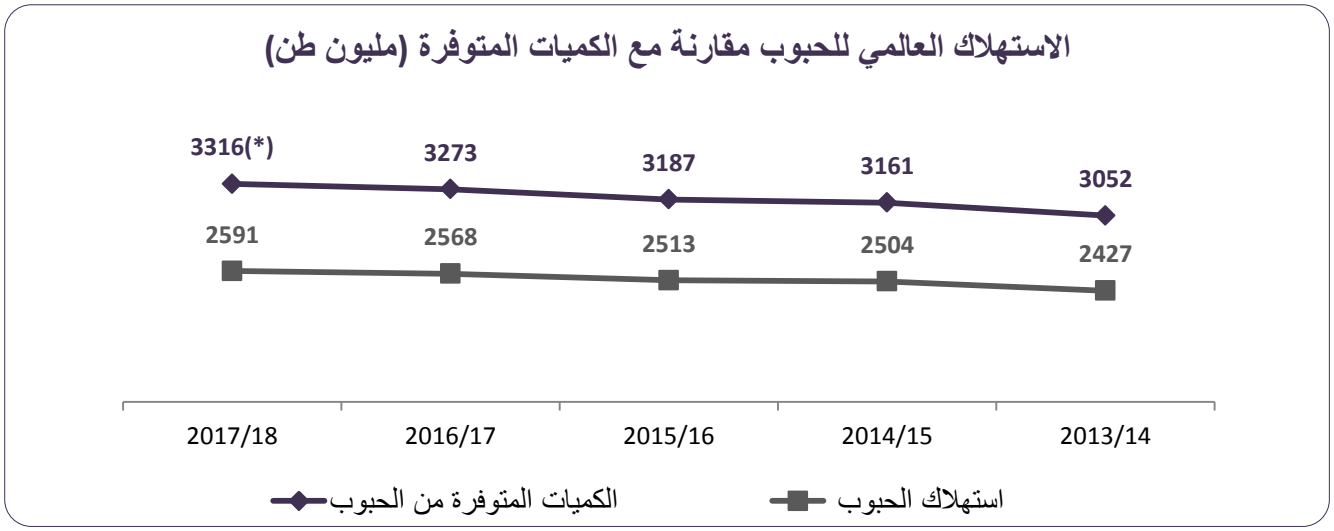

(*) توقعات

نظرا لوفرة العرض مقارنة مع الكميات المستعملة، عرف المخزون العالمي من الحبوب تطورا مهما بنسبة 20% خلال السنوات الخمس الأخيرة.

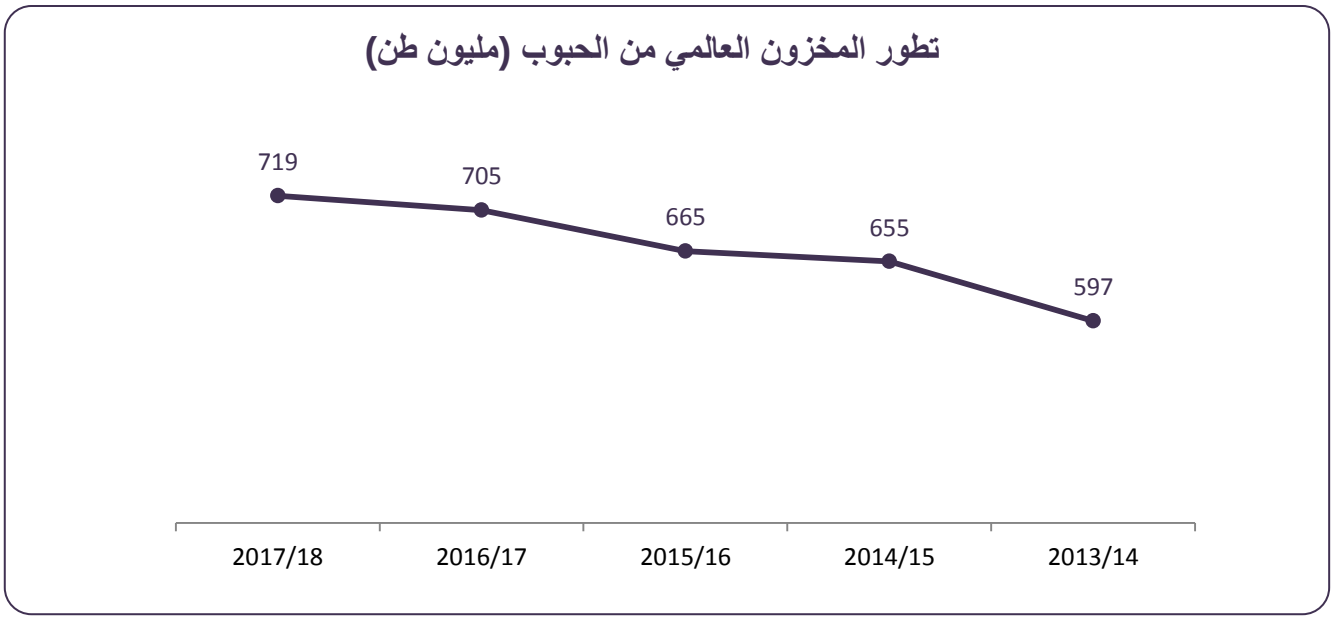

+ تطور سعر القمح اللين في السوق الدولية

بلغ متوسط سعر القمح اللين من الأصل الفرنسي خلال الفترة الممتدة من يناير إلى شتنبر 2017 ما يناهز 189,4 دولار للطن. وتجدر الإشارة إلى أنها السنة الثالثة على التوالي التي يقل فيها متوسط سعر القمح اللين على 200 دولار للطن مقارنة مع أكثر من 300 دولار للطن خلال السنوات 2011 و2012 و2013. و يرجع هذا الانخفاض إلى أهمية المخزون العالمي من الحبوب.

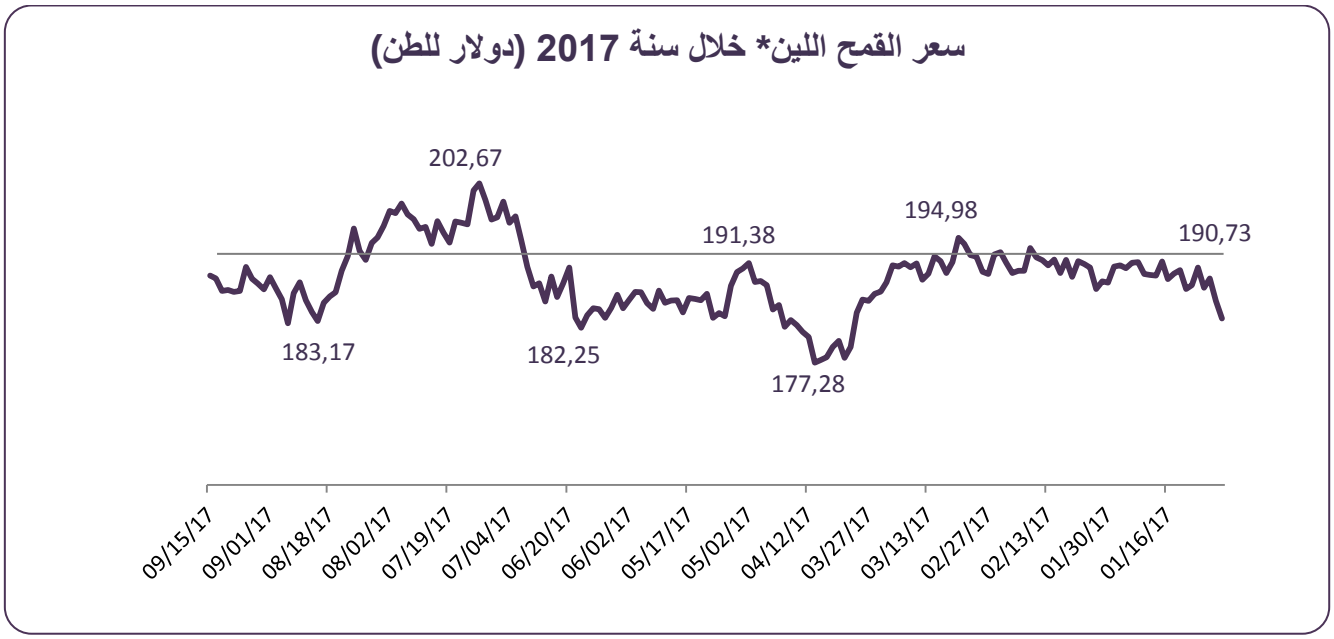

* مرجع القمح الفرنسي

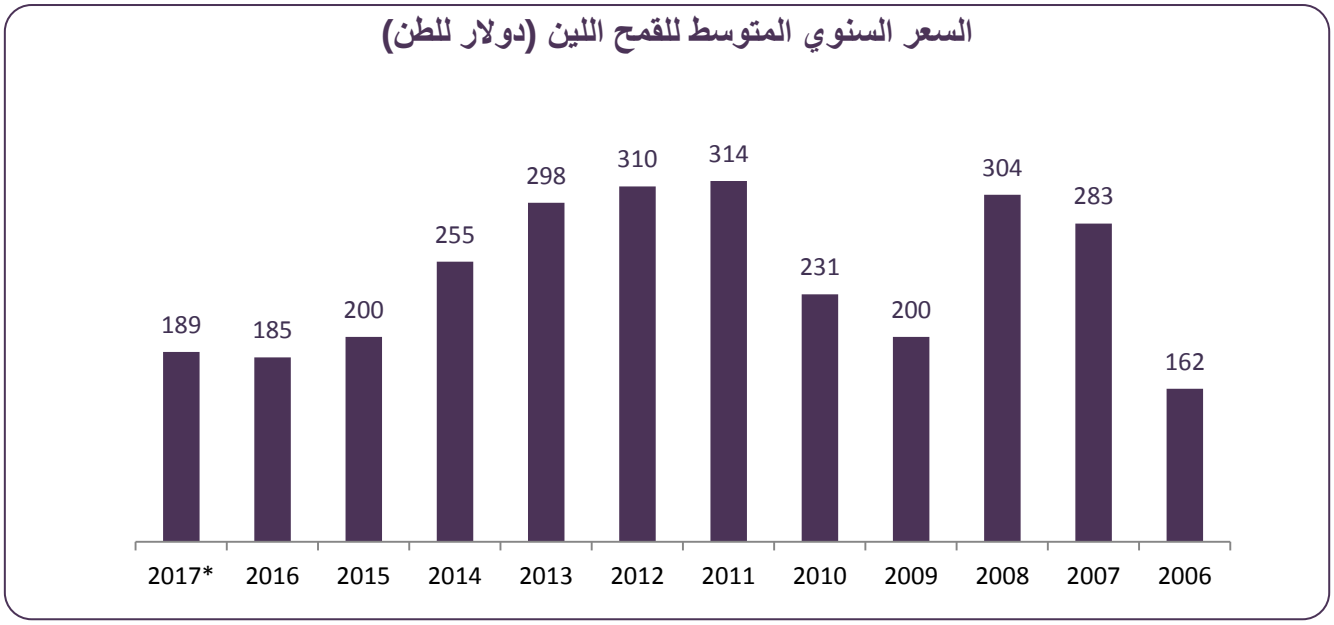

(*) الفترة يناير- شتنبر 2017

2.3.III. وضعية السوق الوطني للحبوب

+ الإنتاج الوطني للحبوب خلال الموسم 2017/2016

بلغ الإنتاج الوطني للحبوب الثلاثة الرئيسية برسم الموسم الفلاحي 2017/2016 ما يناهز 96 مليون قنطار، بارتفاع بنسبة 176% مقارنة مع الموسم الماضي. ويعزى هذا المستوى القياسي إلى هطول أمطار كافية و منتظمة ودرجة حرارة معتدلة. يقدر الإنتاج المتوقع للقمح اللين بـ 49 مليون قنطار، متبوعا بالقمح الصلب بـ 22 مليون قنطار، ثم الشعير بـ 25 مليون قنطار.

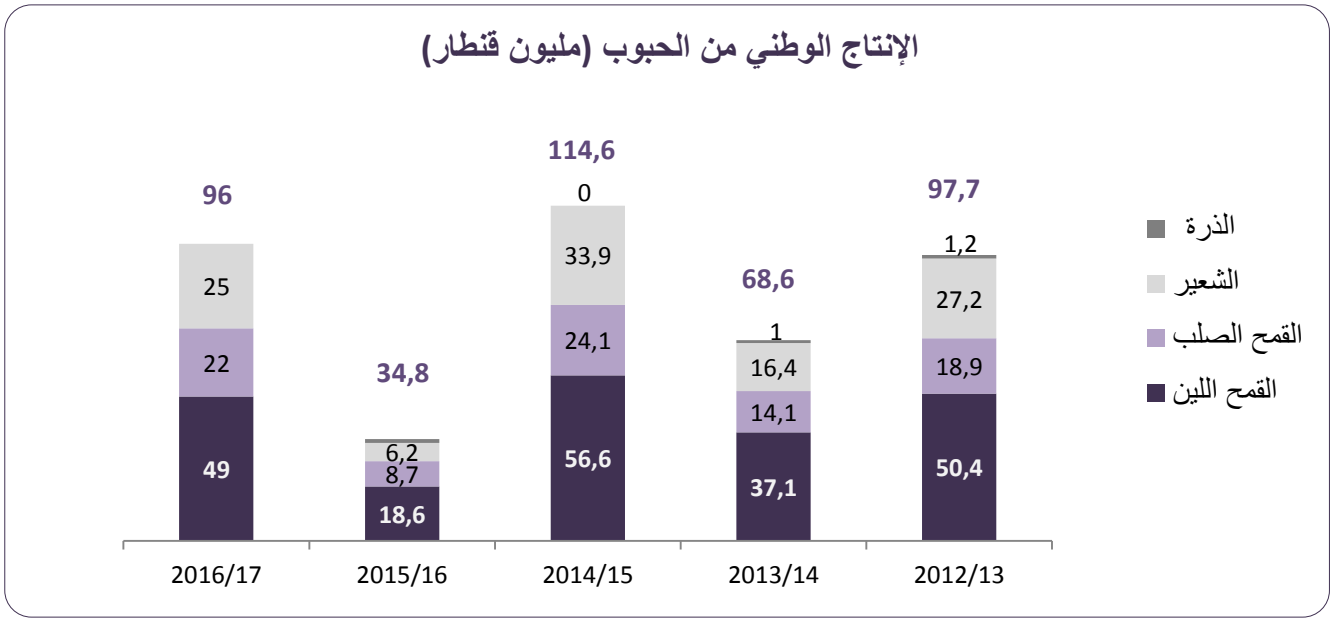

+تطور الإنتاج الوطني والكميات المجمعة من القمح اللين

عرف الإنتاج الوطني من القمح اللين ارتفاعا بنسبة 163% برسم سنة 2017 مقارنة مع سنة 2016 حيث انتقل من 18,6 مليون قنطار إلى 49,4 مليون قنطار. ولضمان تسويق الإنتاج الوطني من القمح اللين في أحسن الظروف، اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير من أجل تحفيز ودعم المنتوج المحلي من القمح اللين :

- الإعلان عن 280 درهم للقنطار كثمن مرجعي لتسويق المحصول الوطني من القمح اللين ذو جودة مرجعية. ويضم هذا السعر جميع التكاليف بما فيها تكاليف النقل والمصاريف الأخرى كالمناولات وكلفة إيصال القمح اللين إلى المطاحن والهوامش ؛
- إعطاء الانطلاقة المبكرة (15 ماي بدل فاتح يونيو) لفترة تسويق القمح اللين المستفيد من الدعم وتمديدها إلى 15 أكتوبر (عوض 15 غشت) ؛
- مواصلة العمل بمنحة الخزن المحددة في درهمين (2,00) للقنطار عن كل 15 يوما على مجموع كميات القمح اللين التي تم اقتناؤها والمصرح بها من طرف مؤسسات التخزين خلال فترة التجميع ؛
- تحمل الدولة لدعم جزافي قدره 10 درهم للقنطار، يمنح لجميع المشتريات من القمح اللين المصرح باقتنائها من طرف المتدخلين خلال موسم التسويق المكثف ؛
- العمل بنظام طلب العروض من طرف المكتب الوطني للحبوب والقطاني لتزويد المطاحن الصناعية بالقمح اللين لإنتاج الدقيق المدعم. حيث تتحمل الدولة الفارق بين السعر المرجعي لشراء الإنتاج المحلي للقمح اللين والثمن المستهدف عند المطحنة المحدد في 258,8 درهم للقنطار ؛
- الحد من الواردات خلال فترة التسويق المكثف للمنتوج الوطني لتشجيع تجار الحبوب والمطاحن والتعاونيات لاقتناء واستعمال القمح الوطني وضمان تنافسيته. وقد تم ذلك عبر الإقرار لرسوم جمركية على واردات القمح اللين بنسبة 135 بالمائة ابتداء من 18 ماي 2017.

بالنسبة لسنة 2016، عرفت الكميات المجمعة من القمح اللين تراجعا مهما حيث مرت نسبة التسويق من 67% في سنة 2012 إلى 43% في سنة 2014 إلى 12% في سنة 2016. وقد تراوحت الكميات المجمعة بين 14,7 و22 مليون قنطار خلال الخمس سنوات الاخيرة.

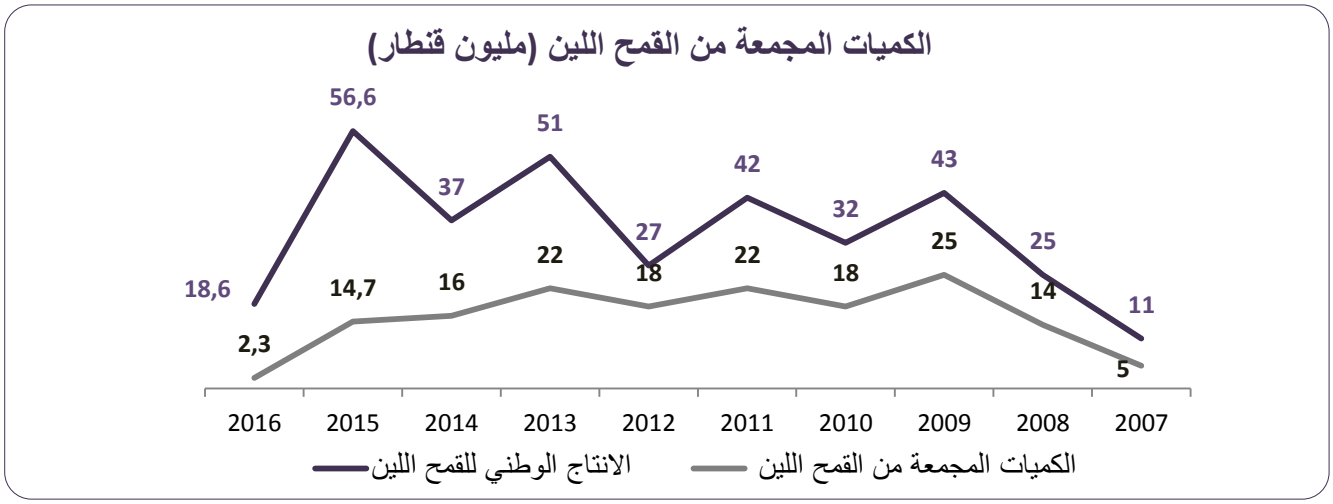

+ تطور واردات الحبوب

من أجل تغطية النقص في الإنتاج الوطني لسنة 2016، تم استيراد 75,6 مليون قنطار من الحبوب في سنة 2017 أي بزيادة 10% مقارنة مع السنة الماضية.

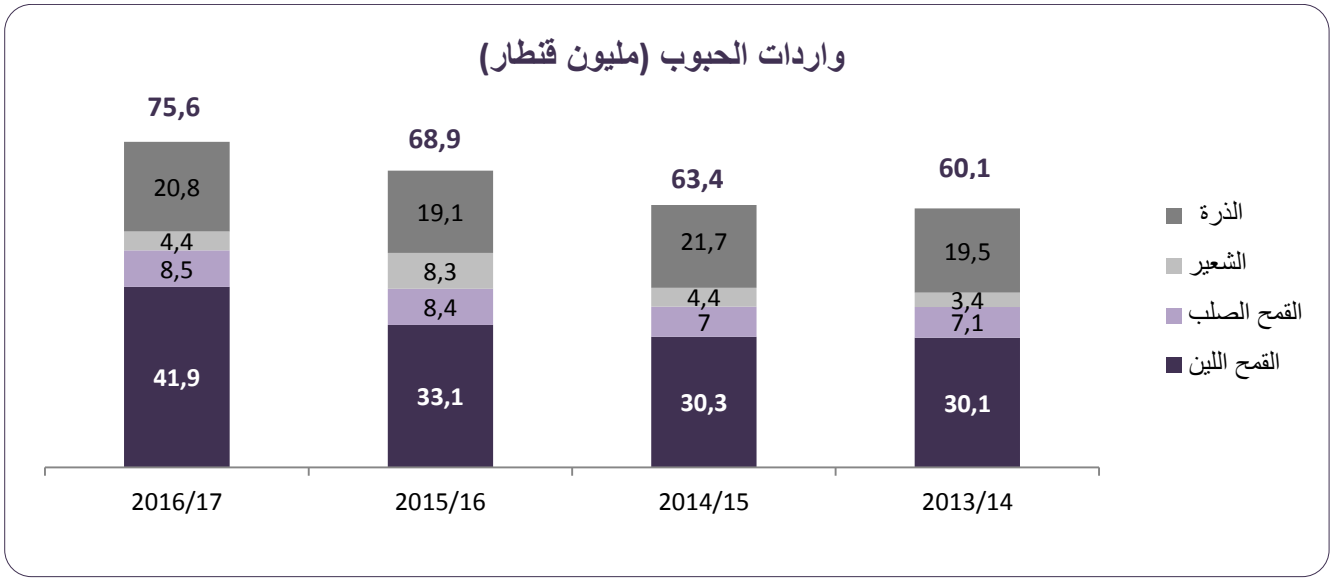

وبالنظر إلى أن واردات القمح اللين تمثل حوالي 50% من واردات الحبوب، فقد بلغت 42 مليون قنطار سنة 2017، أي بزيادة قدرها 27% مقارنة مع السنة الماضية .

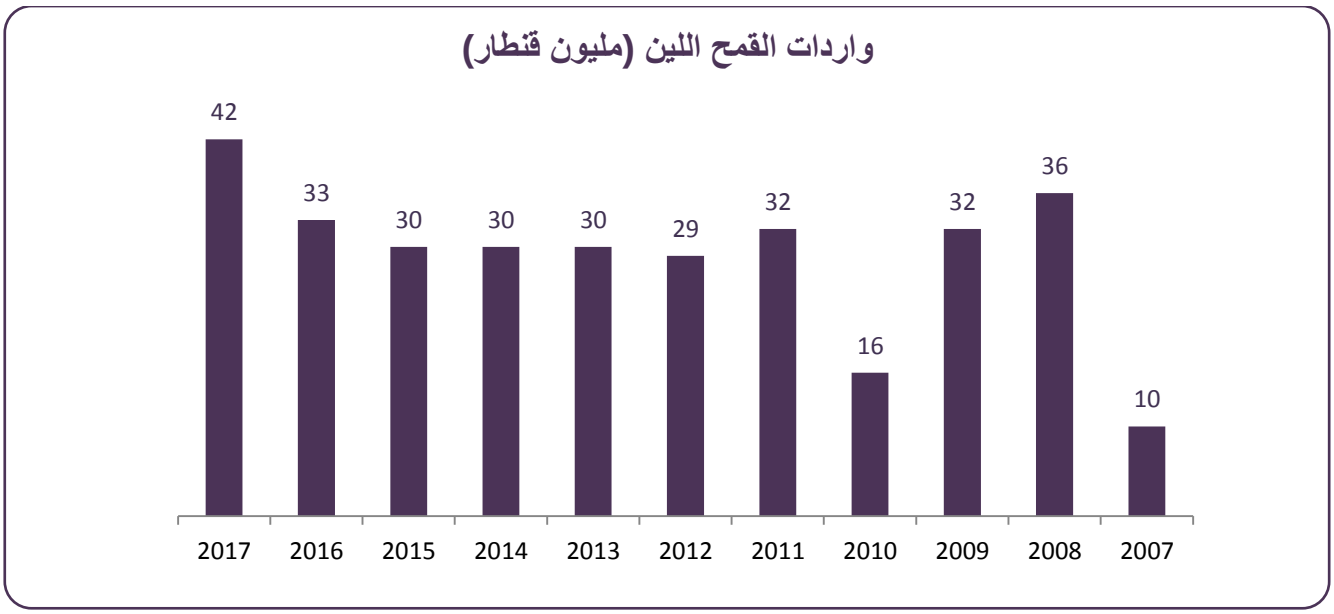

من أجل تحفيز ودعم المنتوج الوطني من القمح اللين، تقوم الدولة، حسب الفترات، بمراجعة مستويات الرسوم الجمركية كما يبينه المبيان التالي.

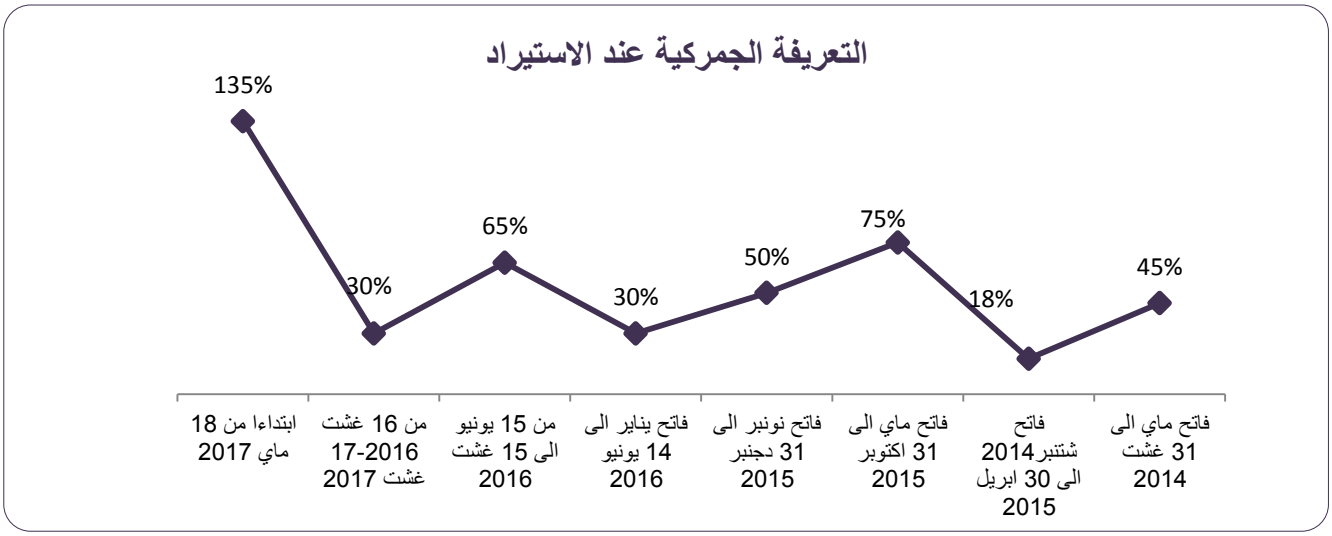

ولتجميع المنتوج الوطني من القمح اللين في أحسن الظروف، تم رفع الرسوم الجمركية إلى 135% منذ تاريخ 18 ماي 2017.

+ الصناعات التحويلية للحبوب

عرف نشاط التخزين بالمغرب استثمارات مهمة خلال الخمس سنوات الأخيرة، حيث بلغت سعة تخزين الحبوب والقطاني المتوفرة لدى الفاعلين المصرح بها لدى المكتب 69 مليون قنطارا، منها حوالي 52 مليون قنطارا عند هيآت التخزين، وما يقارب 10 مليون قنطارا عند المطاحن الصناعية وحوالي 8 مليون قنطارا عند مصانع الأعلاف المركبة.

وقد بلغ العدد الإجمالي للمطاحن الصناعية إلى غاية سنة 2016 (161) وحدة نشيطة، موزعة ما بين 137 مطحنة للقمح اللين و15 مطحنة للقمح الصلب و9 مطاحن للشعير. وتبلغ طاقة السحق السنوية للمطاحن النشيطة حوالي 104 مليون قنطارا تمثل منها السعة المخصصة لسحق القمح اللين 87%، والقمح الصلب 11%، فيما تمثل سعة سحق الشعير والذرة 2%. وتجدر الإشارة إلى أن استعمال الطاقة الإجمالية للمطاحن الصناعية للقمح اللين لا يتجاوز 52%. وقد بلغ حجم الكميات المسحوقة من طرف المطاحن الصناعية خلال موسم التسويق 2016-2017 حوالي 52,5 مليون قنطارا، منها 44,2 مليون قنطارا من القمح اللين.

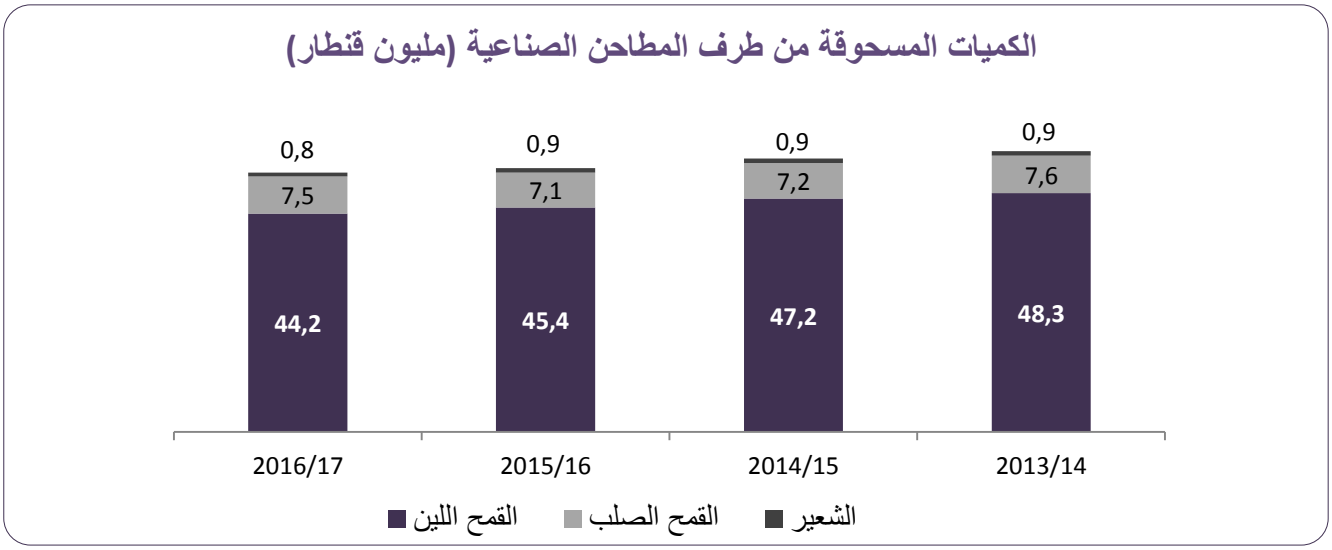

III.3.3. نفقات دعم الدقيق الوطني للقمح اللين والقمح اللين

نظرا لتقليص حصيص الدقيق الوطني للقمح اللين إلى 6,5 مليون قنطارا عند متم سنة 2016، ولعدم اللجوء إلى نظام التعويض عند الاستيراد بسبب تراجع أسعار القمح اللين في السوق الدولية، انخفضت نفقات دعم الدقيق الوطني للقمح اللين إلى 1 مليار درهم، مسجلا انخفاضا بـ 62% مقارنة مع سنة 2013.

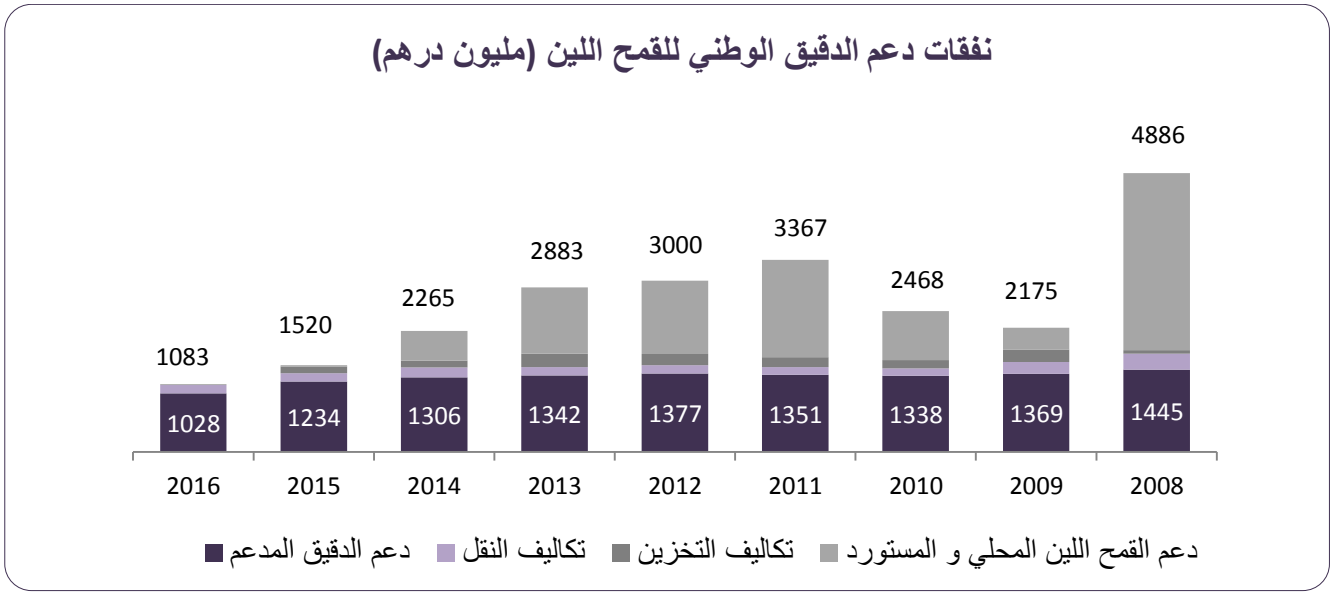

الفصل الرابع: الوضع الحالي للمقاصة في سنة 2017 و الاعتمادات المفتوحة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2018

IV.1. الوضع الحالي في سنة 2017

IV .1.1. الاعتمادات المفتوحة برسم قانون المالية لسنة 2017

لقد خصص مشروع قانون المالية لسنة 2017 اعتمادات تبلغ 12,650 مليار درهم، من أجل دعم غاز البوطان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين.

IV .2.1. تكلفة المقاصة إلى متم شهر يوليو

إلى متم شهر يوليو 2017، بلغ سعر النفط الخام 51,8 دولار للبرميل وسعر غاز البوتان 427 دولار للطن. أما بخصوص سعر صرف الدولار، فقد سجل 9,92 درهم للدولار خلال هذه الفترة.

على أساس هذه المعطيات، وعلى كميات المواد المدعمة المعروضة للاستهلاك، بلغت كلفة دعم غاز البوتان والسكر ودقيق القمح اللين 9,1 مليار درهم بالنسبة للفترة الممتدة من يناير إلى يوليو 2017، حيث سبق صرف 8,7 مليار درهم لتغطية هذه التكلفة.

IV.2. الاعتمادات المفتوحة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2018

لقد خصص مشروع قانون المالية لسنة 2018 اعتمادات تبلغ 13,019 مليار درهم من أجل دعم غاز البوطان والمواد الغذائية (السكر و دقيق القمح اللين).

تضع وزارة الاقتصاد والمالية تحت اشارتكم مجموعة
من قنوات التواصل والاعلام

بوابة الانترنيت

www.finances.gov.ma

صفحة الفيسبوك

www.facebook.com/financesmaroc

حساب تويتر

Twitter '@financesmaroc'

موقع القانون التنظيمي لقانون المالية

http://lof.finances.gov.ma